الأمم المتحدة

A/67/778–S/2013/133

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 March 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٧، وقرار مجلس الأمن ٢٠٤١ (٢٠١٢) الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أقدم تقريراً عن التطورات في أفغانستان كل ثلاثة أشهر.

٢ – ويتضمن التقرير آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الكبيرة التي بُذلت في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (A/67/619-S/2012/907). ويتضمن التقرير أيضاً موجزاً لأهم التطورات السياسية والأمنية والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان. ويحتوي المرفق على تقييم للتقدم المحرز نحو استيفاء النقاط المرجعية والمؤشرات منذ صدور تقريري المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٢ (A/66/728-S/2012/133)، وذلك تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٨ (٢٠٠٩).

110313 070313 13-24506 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانياً – التطورات ذات الصلة

ألف – التطورات السياسية

٣ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تركيزاً قوياً في أوساط السلطات الأفغانية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني على التحولات الأمنية والسياسية التي ستبلغ ذروتها في عام ٢٠١٤ مع انتهاء مهمة القوة الدولية للمساعدة الأمنية وإجراء الانتخابات الرئاسية. ويرتبط بهاتين المحطتين الرئيسيتين لنشاط يهدف إلى إرساء عملية يمكن أن تؤدي إلى المصالحة وتشكيل معالم تلك العملية التي أخذت حكومة أفغانستان تمارس سيطرة متزايدة على مقاليدها.

٤ – وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت وزارة الخارجية بياناً ذكرت فيه أن ”الاجتماعات الاستشارية للسلام يجب أن تجري بالاتفاق مع حكومة أفغانستان وداخل أفغانستان“. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، كرر الرئيس حامد كرزاي تأكيد أن أي عملية للسلام يجب أن تجري ”تحت قيادة حكومة أفغانستان والمجلس الأعلى للسلام“. وفي بيان مشترك صدر في ختام زيارة الرئيس الرسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الثاني/يناير، أكد البلدان مجدداً التزامهما بإرساء عملية سياسية بقيادة أفغانية، وبدعم وجود مكتب في الدوحة للممثلين المفوَّضين عن حركة طالبان الساعين إلى إجراء حوار مع المجلس. وفي ٣ و ٤ شباط/فبراير، أعربت كذلك حكومات أفغانستان وباكستان والمملكة المتحدة في اجتماع قمة ثلاثي عقد في تشيكرز، وهو مقر الإقامة الريفي لرئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عن دعمها لفتح مكتب في الدوحة. والتزمت البلدان الثلاثة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق تسوية سلمية على مدى الأشهر الستة المقبلة.

٥ – وواصل المجلس الأعلى للسلام جهوده الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية للمصالحة، ومنها أعمال التحضير لعقد مؤتمر سلام لعلماء الدين، التي ظهرت من خلالها الاختلافات القائمة على صعيد النهج المتبع في كل من مجلسَي العلماء في أفغانستان وباكستان. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دعمها للمجلس إلى جانب الاضطلاع بأنشطة التواصل السياسي من أجل المساعدة على تهيئة الظروف اللازمة لإجراء مزيد من المحادثات الرسمية. وفي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، عقدت البعثة اجتماعين للمائدة المستديرة للتناقش مع ممثلي المجتمع المدني والجماعات النسائية والشخصيات الدينية والزعماء السياسيين، بما في ذلك أعضاء المجلس. وجرى استكشاف المعايير المتعلقة بإجراء حوار فيما بين الأفغان بتيسير من بعثة الأمم المتحدة. وعقدت البعثة أيضاً، بدعم من إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، ثلاث حلقات عمل في مجال الوساطة، بمشاركة القادة المجتمعيين في

هرات ومزار شريف وكابل، وكان محورها حل النزاعات. وواصل برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج بذل الجهود لإعادة إدماج المقاتلين السابقين من الرتب الأدنى، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة. ووفقاً للأمانة المشتركة لبرنامج أفغانستان، فقد انضم للبرنامج ١٩٣ ٦ متمرداً بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر.

٦ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٨٢ (٢٠١٢) الذي أجرى فيه تعديلات على تدابير الجزاءات المفروضة على حركة طالبان، المبينة سابقاً في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وعلى وجه الخصوص، حث المجلس بقوة الدول الأعضاء على التشاور مع حكومة أفغانستان قبل تقديم طلبات إدراج الأسماء في القائمة أو رفعها منها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وأشار أيضاً إلى استعداده للنظر على وجه السرعة في طلبات الاستثناء من حظر السفر التي تؤكدها الحكومة.

٧ - وظلّت مسألة الدورة الانتخابية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تطغى على المشهد السياسي. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أصدر الرئيس مرسوما أمر فيه بأن يبدأ مشروع بطاقة الهوية الوطنية الإلكترونية (المعروف باسم التذكرة الإلكترونية) بتوزيع بطاقات الهوية بحلول أول أيام السنة الأفغانية الجديدة (٢١ آذار/مارس). وكلّفت وزارة الداخلية بجمع البيانات وإصدار البطاقات، بينما عهد إلى وزارة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالمسؤولية عن دعم المشروع. ويهدف المشروع إلى توزيع ١٤ مليون بطاقة هوية بحلول آذار/مارس ٢٠١٤. وقد أشار ممثلون عن وزارة المالية إلى أنه سيجري التماس حوالي ١٢٠ مليون دولار لهذه الغاية عن طريق ترتيبات التمويل الثنائية. ومن المتوخى استخدام هذه البطاقات كشكل من أشكال تحديد هوية الناخبين في الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٤، إلى جانب استخدامها على الأمد الطويل ضمن عملية دائمة لإعداد سجل الناخبين وفقاً لقوائم خاصة بكل مركز من مراكز الاقتراع. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، وفي أعقاب الإصرار المستمر من جانب الحكومة على أولوية مشروع التذكرة الإلكترونية، أعلنت لجنة الانتخابات المستقلة عن خطة محدودة لتسجيل الناخبين بالاعتماد على بطاقات الناخبين القديمة مع استكمالها. وسيجري في إطار هذه الخطة، المقرر أن تبدأ في ٢٢ نيسان/أبريل، إصدار بطاقات انتخاب جديدة للأشخاص الذين بلغوا سن الرشد، و/أو الذين عادوا إلى البلد و/أو الذين فقدوا بطاقاتهم أو أتلفوها.

٨ - وواصل مشروع الدعم الانتخابي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تعزيز القدرات القانونية والانتخابية من أجل الغد، المرحلة الثانية) تقديم الدعم التقني إلى لجنة الانتخابات المستقلة، فيما يسَّرت بعثة الأمم المتحدة جلسات لتبادل المعلومات من أجل

المساعدة على كفالة المواءمة بين الجهات المعنية الدولية في ظل تطور الإطار الانتخابي الأفغاني. وبناء على طلب من اللجنة، جرى إيفاد بعثة تابعة للأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية، على مرحلتين، في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر، وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير. وقاد الفريق رئيس شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية واجتمع مع مختلف الجهات المعنية الأفغانية والدولية ليقدِّم إليَّ توصيات بشأن المعايير المناسبة في ما يتعلق بالمساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة إلى الانتخابات المقبلة التي ستقودها أفغانستان.

٩ - وظلت هناك مشاركة قوية للأحزاب السياسية والمجتمع المدني في التطورات الانتخابية. وأبدى مجلس تعاون الأحزاب والائتلافات السياسية في أفغانستان تماسكاً متزايداً في أعقاب إعلانه عن ميثاق الديمقراطية في أيلول/سبتمبر، وقد بات عدد الأطراف المنضمين إليه ٢٢ طرفاً مختلفاً. وفي مؤتمر صحفي معقود في ١٢ كانون الثاني/يناير، أعرب مجلس التعاون عن تأييده لوجود لجنة دائمة للشكاوى الانتخابية باعتبارها آلية لحل المنازعات الانتخابية. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، انتقد المجلس تقليص الخطة المتعلقة بعملية استكمال تسجيل الناخبين، معترضاً على ما اعتبره تدخلاً من الحكومة في عمل هيئة إدارة الانتخابات، من خلال عدم توفير الدعم للخطط الأصلية المتمثلة في الاضطلاع بعملية كاملة لتسجيل الناخبين. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، أصدر قادة الجبهة الوطنية لأفغانستان، التي تشكل إحدى الكتلتين الرئيسيتين للمعارضة، إلى جانب عدد من الشخصيات السياسية الأخرى، ما أسموه ''بياناً مشتركاً لقادة الجهاد والقادة السياسيين في البلد'' دعوا فيه إلى إجراء انتخابات شفافة ونزيهة وحرة وإلى عملية سلام تشمل الجميع. وأدان الموقِّعون خطط استخدام بطاقات الناخبين القديمة وطالبوا بإصدار بطاقات هوية إلكترونية أو بطاقات جديدة للناخبين. وحذَّروا من أن يؤدي عدم إصلاح العملية الانتخابية، بالتزامن مع الخفض العسكري الدولي التدريجي، إلى نشوب أزمة سياسية.

١٠ - وواصلت الجمعية الوطنية عملها بشأن الإطار التشريعي للانتخابات. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، تشكَّلت لجنة مشتركة للخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه مجلس الأعيان، ميشرانو جيرغا، ومجلس النواب، ولسي جيرغا، بشأن القانون المتعلق بهيكل هيئات إدارة الانتخابات. وطالب مجلس النواب بتوافر آلية تشمل الجميع في لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية، مع تضمين الأخيرة اثنين من الأعضاء الدوليين، وقد قابل مجلس الأعيان الطلبين بالرفض. وقُدم التشريع الرئيسي الآخر، وهو مشروع لقانون الانتخابات، إلى مجلس النواب في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وأثار مشروع القانون المقدم جدلاً بسبب توخيه الاستعاضة عن لجنة الشكاوى الانتخابية، المنصوص

عليهما في مشروع القانون المتعلق بهيكل لجنة الانتخابات وواجباتها واختصاصها، بهيئة قضائية تكون بمثابة المحكّم النهائي في المنازعات الانتخابية. وكانت التعديلات المقترحة الأخرى تتصل بأمور من بينها أهلية المرشحين، والنظام الانتخابي، وسلطة إرجاء أو تعليق الانتخابات.

١١ - واستمر مجلس النواب في إبداء الاستياء إزاء المستوى المنخفض لمعدلات تنفيذ الميزانية ورفض في ١١ كانون الأول/ديسمبر تقرير النفقات للسنة المالية ١٣٩٠ (٢١ آذار/مارس ٢٠١١-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢). وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، جرى استدعاء وزراء الطاقة والمياه، والتعليم، والتنمية الحضرية، والداخلية، والاقتصاد، والمناجم، والتعليم العالي، ومكافحة المخدرات، والتجارة والصناعة، والإعلام والثقافة، والدفاع، لاستجوابهم في المجلس بشأن شكاوى مؤداها أن مؤسساتهم قد أنفقت أقل من نصف في المائة من الأموال المخصصة لها. ولم يحضر من الوزراء سوى ٧ من أصل ١١ وزيراً، وأشارت الحكومة إلى أن الوزراء المتبقين لم يشغلوا المناصب المذكورة خلال الفترة المعنية. ورفض مجلس النواب المضي قدماً وعقد النية على استدعاء جميع الوزراء الـ ١١ من جديد بعد عودته من عطلته الشتوية في آذار/مارس. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، وافق مجلس النواب على الميزانية الوطنية للسنة المالية ١٣٩٢ (٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ - ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) بعد أن رفضها مرتين.

١٢ - واستمر النقل التدريجي للمسؤولية الرئيسية عن الأمن من القوة الدولية إلى المؤسسات الأمنية الأفغانية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس أنه من المقرر أن تبدأ المرحلة الرابعة من العملية الانتقالية في آذار/مارس، بما يشمل ٥٢ من المناطق الواقعة أساساً في شمال ووسط البلد. ومع ذلك الإعلان، كانت ٢٣ ولاية قد بدأت العملية الانتقالية أو انتهت منها. وتشمل المرحلة الرابعة المناطق التي يقيم فيها ١١ في المائة من السكان. وبالتالي، فعند جمعها مع المراحل الثلاث السابقة، يصبح ٨٧ في المائة من السكان مشمولين بتغطية أمنية تتولى أفغانستان المسؤولية الرئيسية عنها. وخلال زيارة الرئيس إلى الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير، اتُفق على أن يجري الإعلان عن المرحلة الخامسة والأخيرة في الربع الأول من عام ٢٠١٣ ولئن كانت ستنفَّذ في منتصف العام.

١٣ - واستمرت الجهات المعنية الأفغانية والدولية في التناقش بشأن شكل ونطاق المشاركة السياسية والعسكرية الدولية في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٤. وظلت الامتيازات والحصانات القانونية للقوات التابعة للولايات المتحدة تشكل مسألة حساسة، وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، ذكر الرئيس أن الشعب الأفغاني هو الذي يمكنه الموافقة على هذه الامتيازات والحصانات من

خلال لقاء تشاوري، أو جيرغا. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، بدأت أفغانستان والولايات المتحدة جولة ثالثة من المحادثات بشأن اتفاق أمني ثنائي. وفي ٦ شباط/فبراير، وقّع الرئيس خلال زيارة رسمية إلى أوسلو اتفاق شراكة استراتيجية مع النرويج، حدد أوجه التعاون حتى عام ٢٠١٧ مع التركيز على التعليم، والحوكمة الرشيدة، والتنمية الريفية، وحقوق المرأة، وجهود مكافحة الفساد.

باء – التطورات الأمنية

١٤ – في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، بلغ قوام الشرطة الوطنية الأفغانية ٩٨٣ ١٤٨ فرداً وقوام الجيش الوطني الأفغاني ٩٥٠ ١٨١ فرداً، وذلك مقابل الزيادة المستهدفة التي تصل بقوام الأول إلى ٠٠٠ ١٥٢ فرداً وقوام الثاني إلى ٠٠٠ ١٩٥ فرد. وفي بيان مشترك صدر في ١٢ كانون الثاني/يناير، أكد مجددا رئيسا الولايات المتحدة وأفغانستان على أن تعزيز القدرات الأفغانية، بسبل منها التعجيل بتوفير المعدات وعناصر التمكين المناسبة، يشكل إحدى الأولويات الرئيسية. ويبلغ حالياً قوام قوة الحماية العامة الأفغانية ٤٠٧ ١٣ أفراد.

١٥ – وفي ٥ شباط/فبراير، قدَّم وزير الداخلية إلى المجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة مشروع رؤية مدته ١٠ سنوات يتعلق بوزارة الداخلية والشرطة الوطنية الأفغانية. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحويل الشرطة من قوة أمنية إلى دائرة تركز على إنفاذ القانون والأنشطة المجتمعية للحفاظ على النظام. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أعلنت بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تمشياً مع الاستراتيجية، عن بدء مشروع لممارسات الشرطة الديمقراطية بتمويل من حكومة هولندا. ويُتوخى من هذا المشروع الممتد على ثلاث سنوات المساعدة على تمكين المواطنين من أداء دور نشط في مساءلة الشرطة وإشراك المجتمع المحلي. ويشدد المشروع على توعية النساء والأطفال في سياق برنامج الوزارة الأعم المتعلق بممارسات الشرطة الديمقراطية. وتشمل الأنشطة تعزيز العلاقة بين وحدات الاستجابة للأسرة ومقدمي الرعاية الصحية؛ والاضطلاع بمشروع للتواصل مع الجامعات وتقديم الدعم إلى مجالس الشرطة النسائية، وتنظيم برنامج لمحو الأمية في صفوف موظفات الشرطة. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ شباط/فبراير، أجرى ١١ مسؤولاً من المسؤولين الرفيعي المستوى في وزارة الداخلية جولة دراسية مدتها ١٠ أيام في تركيا للاطِّلاع على مبادرات الأنشطة المجتمعية للحفاظ على النظام، بدعم من الصندوق الاستئماني لإرساء القانون والنظام في أفغانستان الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وواصل الصندوق الاستئماني الوفاء بمرتبات وأجور ٢١٦ ١٣٨ فرداً من أفراد الشرطة و ٤٣٠ ٧ موظفاً من موظفي السجون. وأنجز مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي تحقيقاً متعلقاً

بالصندوق الاستئماني، تمهيدا لاتخاذ الإجراءات الإدارية بناء على الاستنتاجات التي توصل إليها. ووُزع على المانحين موجز للتقرير الصادر في هذا الصدد.

١٦ - وفي ٤ شباط/فبراير، بلغ قوام برنامج الشرطة المحلية الأفغانية ما يفوق ٢٠ ١٠٥ أفراد في ٩٥ موقعاً معتمداً، وكان البرنامج مستمرا في التوسع. ورغم إسهام هذه المبادرة الأمنية المحلية في زيادة الاستقرار في بعض المناطق وإحراز تقدم على صعيد تعزيز المساءلة، فإن الشواغل لا تزال قائمة بشأن القصور في تنفيذ السياسات المتعلقة بالتدقيق والقيادة والسيطرة والرقابة على المستوى المحلي. وفي عام ٢٠١٢، وثّقت بعثة الأمم المتحدة ٥٥ حادثاً، نجم عنها ٦٢ حالة من الخسائر في صفوف المدنيين تُعزى إلى الشرطة المحلية الأفغانية (٢٤ وفاة و ٣٨ إصابة).

١٧ - وواصلت الأمم المتحدة رصد الأحداث الأمنية المتصلة بعمل الجهات الفاعلة المدنية وتنقلها وسلامتها، ولا سيما الأحداث التي تؤثر في تنفيذ أنشطة وبرامج الأمم المتحدة. وفي الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ شباط/فبراير، سُجل وقوع ٧٨٣ ٣ حادثاً، مما يمثل تراجعاً بنسبة ٤ في المائة مقارنة بالمدة ذاتها من الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ حيث سُجل وقوع ٩٤٠ ٣ حادثاً. وشهدت الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٢ انخفاضاً في الحوادث بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. وفي الربع الأخير، سُجل انخفاض أكثر تواضعاً، بنسبة ١٠ في المائة، مقارنةً بمستويات عام ٢٠١١. وأسهم الانخفاض الكبير في معدل تساقط الثلوج مقارنةً بالفترة ٢٠١١-٢٠١٢ زيادة في استمرار العنف خلال فترة الشتاء عوضاً عن التراجع الشديد المعتاد في عدد الحوادث. ومنذ بداية عام ٢٠١٣ لغاية ١٥ شباط/فبراير، سُجلت زيادة بنسبة ٦ في المائة مقارنة بالفترة المناظِرة من عام ٢٠١٢.

١٨ - وظلت المقاطعات الواقعة في جنوب وجنوب شرق وشرق البلد مسرحاً لمعظم الحوادث الأمنية، مع تسجيل أكبر عدد منها في ولاية ننكرهار الواقعة في المنطقة الشرقية. وشملت هذه الأحداث، هجوما مركَّبا وقع في مطار جلال آباد في ٢ كانون الأول/ديسمبر. وظلت المواجهات المسلحة والأجهزة المتفجرة المرتجلة تشكل أغلبية الهجمات؛ وشكلت المواجهات المسلحة بين المتمردين والقوات الأفغانية أو الدولية نسبة أعلى من الحوادث مقارنةً بالفترة المناظِرة من عام ٢٠١١.

١٩ - ووجه قدر كبير من الاهتمام للهجمات التي شهدها وسط كابل، والتي تمثلت في هجوم انتحاري وقع في ٦ كانون الأول/ديسمبر وأصاب بجراح خطيرة المدير العام للمديرية الوطنية للأمن، إلى جانب هجمات مركَّبة على مقر المديرية في ١٦ كانون الثاني/يناير وعلى مقر شرطة المرور في ٢١ كانون الثاني/يناير. غير أن عدد الهجمات الانتحارية والهجمات

الضخمة في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٥ شباط/فبراير كان أقل بشكل عام، مقارنة بالمدة المناظرة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، ويُعزى ذلك أساساً إلى نجاح عمليات قوات الأمن الأفغانية والدولية. وفي ٣ شباط/فبراير، ألقت قوات الأمن الأفغانية القبض في كابل على ستة أشخاص يُزعم أنهم من المهاجمين الانتحاريين. وإلى جانب العنف المتصل بحركة التمرد، ظل السكان يواجهون مصادر متنوعة لانعدام الأمن، منها الأعمال الإجرامية. وأدى الغضب الذي أعقب اختطاف وقتل طفل تاجر معروف في مدينة هرات، عُثر على جثته في ٣١ كانون الثاني/يناير، إلى تنظيم إضرابات تجارية وإقامة مظاهرات للمطالبة بتنفيذ عقوبة الإعدام بحق المجرمين، وسط ارتفاع عدد عمليات الخطف التي تستهدف تجار المدينة.

٢٠ - وتعرَّضت مباني الأمم المتحدة لأضرار تبعية في حادثين اثنين، بما شمل المرفق الرئيسي لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في كابل، خلال الهجوم الذي شُن في ١٦ كانون الثاني/يناير على المديرية الوطنية للأمن الواقعة على مقربة من تلك المباني. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، عُثر على جهاز متفجر مرتجل في موقع مشروع الأمم المتحدة في ولاية فارياب. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، تعرَّضت مركبة تابعة للأمم المتحدة لأضرار تبعية عندما استهدف مفجِّر انتحاري المجمّع الخاص بمقاول أجنبي في كابل. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، تعرَّضت قافلة تابعة للأمم المتحدة لنيران أسلحة صغيرة في ولاية كابل، وكانت في طريقها إلى جلال آباد.

جيم - التعاون الإقليمي

٢١ - في ٦ شباط/فبراير، عُقد في باكو الاجتماع الرابع لكبار المسؤولين في عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار أفغانستان. وتم إقرار خطط تنفيذ تدابير بناء الثقة الستة المنصوص عليها في إطار العملية، والمتعلقة بما يلي: مكافحة المخدرات، ومكافحة الإرهاب، والتجارة والتبادل التجاري وفرص الاستثمار (التي أدمجت في تدبير واحد بدلا من اثنين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)؛ والبنية الأساسية الإقليمية؛ والتعليم؛ وإدارة حالات الكوارث. بيد أن تلك التدابير لا تزال بحاجة إلى قدر من الضبط الدقيق. وأكد المشاركون على ضرورة المحافظة على البعد السياسي لعملية اسطنبول، ومن المقرر عقد الاجتماع الوزاري المقبل في ٢٦ نيسان/أبريل في ألماتي.

٢٢ - وعقد في أنقرة يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر الاجتماع السابع من اجتماعات القمة الثلاثية بين رؤساء أفغانستان وباكستان وتركيا. وأكد المشاركون التزامهم بتكثيف التعاون بين البلدان الثلاثة دعما للجهود التي تقودها أفغانستان وتمتلك زمامها من أجل تحقيق السلام والمصالحة، وضرورة معالجة التحديات الأمنية الإقليمية. وفي يومي ٦ و ٧

شباط/فبراير، شارك رئيس أفغانستان في الدورة الثانية عشرة لقمة منظمة التعاون الإسلامي، التي عقدت في القاهرة. وحث الرئيس أعضاء المنظمة على إدانة أعمال الإرهاب التي ترتكب باسم الدين، واستخدام المساجد والمدارس الدينية لنشر التطرف. وأعربت المنظمة في بيانها الختامي عن تأييدها لعملية سلام تمتلك أفغانستان زمامها وتتولى قيادتها.

٢٣ - وقدمت حكومة باكستان دعما محددا لجهود السلام والمصالحة الأفغانية. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، وفي أعقاب اجتماع ثلاثي عقد بين أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة، أُعلن أن جميع المحتجزين الطالبان الأفغان في باكستان سيفرج عنهم قريبا، وذلك كتدبير من تدابير بناء الثقة. وفي ١٤ شباط/فبراير، قال متحدث باسم وزارة خارجية باكستان أن باكستان قد أفرجت عن ٢٦ من الطالبان الأفغان. ولم تصدر معلومات عن عمليات إفراج أخرى. وعلى الرغم من دعم حكومة أفغانستان لعمليات الإفراج عن السجناء، فقد أثارت هذه العمليات بعض الجدل في أوساط الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، نظرا لعدم وجود معلومات تتعلق بأماكن وجود المعتقلين السابقين وأنشطتهم، على سبيل المتابعة. وفي الاجتماع الثلاثي الذي عقد في شباط/فبراير بين أفغانستان وباكستان والمملكة المتحدة، تم الاتفاق على التشاور مع المجلس الأعلى للسلام قبل عمليات الإفراج المقبلة.

٢٤ - وواصل ممثلي الخاص تأكيده على دعم التعاون الإقليمي. وشارك يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير في الحوار السياسي الإقليمي في أبو ظبي الذي استضافته حكومتا أفغانستان والإمارات العربية المتحدة، ونظم بدعم من النرويج. وتبادل المشاركون الآراء عن الاستقرار في أفغانستان من منظور إقليمي، وركزوا على المرحلة الانتقالية والسلام والمصالحة، والانتخابات، والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٥ - في ٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت البعثة تقريرا بعنوان: ''لا يزال الطريق طويلا: تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة في أفغانستان''، تم الاعتماد فيه على المعلومات التي جمعت من ٢٢ ولاية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ووجد التقرير أن هناك تقدما وكذلك ثغرات في التنفيذ. وعلى الرغم من رجوع المدعين العامين والمحاكم إلى ذلك التشريع في عدد متزايد من القضايا، لا يزال معدل تطبيقه منخفضا بوجه عام. وفي ١٦ ولاية تلقت الشرطة والمدعون العامون ٤٧٩ بلاغا عن حالات عنف ضد المرأة، وأصدرت لوائح الاتهام في ١٦٣ منها، واستخدم التشريع في ٧٢ لائحة من لوائح الاتهام. وصدرت أحكام بالإدانة في ٥٢ حالة (٧٢ في المائة) بالمقارنة مع ما نسبته ٣٤ في المائة في العام السابق.

٢٦ - ولا تزال حماية الناشطين في مجال حقوق المرأة مدعاة للقلق البالغ. ففي ٩ كانون الأول/ديسمبر، قتل المدير بالنيابة لإدارة شؤون المرأة في ولاية لغمان في هجوم استهدفه، وهي ثاني عملية قتل لأحد شاغلي المناصب في لغمان خلال خمسة أشهر. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير وقع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الصحة العالمية، مذكرة تفاهم لوضع نظام للإحالة يدعم تقديم العلاج والرعاية إلى ضحايا العنف الجنساني. ويمثل ذلك البرنامج الأول من نوعه في أفغانستان، وتشمل أنشطته المقررة إجراء دراسة في ست ولايات عن الإدارة المناسبة للحالات وبروتوكولات العلاج، وتدريب العاملين في القطاع الصحي في جميع الولايات، البالغ عددها ٣٤ ولاية، بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وكذلك بدء الأخذ بمراكز المساعدة الجامعة على سبيل التجربة، في المستشفيات الموجودة في ولايات كابل وباميان وننكرهار.

٢٧ - وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أصدرت البعثة تقريرا بعنوان ”معاملة الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات الأفغانية لأسباب متصلة بالنزاع: بعد مرور عام“. واستنادا إلى مقابلات أجريت مع ٦٣٥ من الأشخاص المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع، في ٨٩ مرفق من مرافق الاحتجاز الأفغانية تغطي ٣٠ ولاية، تبين أن التعذيب لا يزال مستمرا في العديد من مرافق الاحتجاز، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والشركاء الدوليون، وبخاصة القوة الدولية. وأفاد أكثر من نصف المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع الذين أجريت معهم مقابلات أنهم قد تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب، ولا سيما في ٣٤ مرفقا تخضع لسيطرة الشرطة ومديرية الأمن الوطني. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، شكَّل الرئيس وفدا لتقصي الحقائق لكي يقوم بالتحقيق في الشواغل التي أثيرت. وفي ١١ شباط/فبراير، أعلن الوفد أنه خلص إلى وجود تعذيب وسوء معاملة عند الاعتقال والتحقيق من جانب مسؤولي الشرطة والأمن الوطني، حيث تعرض لذلك قرابة ٤٨ في المائة من المحتجزين الذين أجريت معهم مقابلات، في حين أن ثلثي المحتجزين لم يتح لهم الحصول على محام للدفاع. وفي ١٦ شباط/فبراير، أصدر الرئيس مرسوما من أجل تنفيذ توصيات الوفد الإحدى عشرة المتعلقة بمنع التعذيب وسوء المعاملة في مراكز الاحتجاز.

٢٨ - وفي ١٩ شباط/فبراير، أصدرت البعثة تقريرها السنوي لعام ٢٠١٢ بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. ووثق التقرير ٢ ٧٥٤ حالة وفاة و ٤ ٨٠٥ إصابات في صفوف المدنيين في عام ٢٠١٢، ويمثل هذا انخفاضا نسبته ٤ في المائة في عدد الضحايا المدنيين بالمقارنة مع عام ٢٠١١، وهو الانخفاض الأول خلال فترة ست سنوات. ويشمل هذا الرقم انخفاضا بنسبة ١٢ في المائة في عدد القتلى المدنيين. وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن ١٧٩ ٢ من الوفيات و ٩٥٢ ٣ من الإصابات في صفوف المدنيين،

ويمثل ذلك زيادة نسبتها ٩ في المائة عن عام ٢٠١١. وكانت القوات الموالية للحكومة مسؤولة عن ٣١٦ من الوفيات وعن ٢٧١ من الإصابات، الأمر الذي يمثل انخفاضا نسبته ٤٦ في المائة عن عام ٢٠١١. وبوجه عام، يعزى ٨١ في المائة من الخسائر البشرية إلى العناصر المناوئة للحكومة، و ٨ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة، في حين لا ينسب ١١ في المائة من تلك الخسائر إلى أي جهة. وازداد عدد القتيلات والجريحات من النساء والفتيات بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٢، حيث بلغت حالات الخسائر ٨٦٤ حالة (بواقع ٣٠١ من الوفيات و ٥٦٣ إصابة) وتشمل الاتجاهات الأخرى التي تؤثر على حماية المدنيين زيادة استهداف المواقع المدنية من جانب القوات المناوئة للحكومة، وما يظهر من انتشار الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما في ذلك الميليشيات الموالية للحكومة، ولا سيما في شمال البلد وشماله الشرقي.

٢٩ - وفي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، وثقت البعثة ٤٧٢ قتيلا و ١ ٠٦٣ جريحا في صفوف المدنيين، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٧ في المائة في عدد الخسائر البشرية بين المدنيين مقارنة بنفس الربع من فترة السنة الماضية. ويشمل ذلك المجموع انخفاضا في الوفيات بنسبة ١٧ في المائة في حين بقيت نسبة الإصابات دون تغيير. وكانت العناصر المناوئة للحكومة مسؤولة عن نسبة ٨١ في المائة من القتلى والجرحى المدنيين، والقوات الموالية للحكومة مسؤولة عن ٧ في المائة منهم. أما النسبة المتبقية والبالغة ١٢ في المائة من الضحايا المدنيين فلم يمكن نسبها إلى أي طرف، فهي قد نجمت في المقام الأول عن حوادث لتبادل إطلاق النار أو عمليات قصف عبر الحدود أو عن مخلفات الحرب من المتفجرات.

٣٠ - وفي الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الثاني/يناير، تلقت فرقة العمل القطرية التي تقودها الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والتراعات المسلحة، بلاغات عن ١٦٦ حادثة تتصل بانتهاكات جسيمة لحقوق الطفل. وتم التحقق مما يبلغ مجموعه ٧٩ حالة وفاة و ١٩٢ حالة إصابة في صفوف الأطفال. وكانت معظم هذه الحوادث في المنطقتين الجنوبية والشرقية. وأعربت وزارة الخارجية عن تأييدها القوي لتنفيذ خطة العمل من أجل منع تجنيد القصر ومرفقيها المتعلقين بأعمال القتل والتشويه والعنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك الالتزام بانعقاد اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات والفريق العامل التقني (الأطفال والتراع المسلح).

٣١ - وفي ١٣ شباط/فبراير، بدأت المرحلة الثانية من حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام، وهي مبادرة يقودها المجتمع المدني وتدعمها البعثة. وهي تهدف إلى استطلاع آراء فئات

متنوعة من المواطنين في ما يتعلق بتصوراتهم عن الدوافع المحلية للنزاع وإلى تحديد عوامل التحفيز المحلية التي يمكن أن تعمل على تحقيق السلام الدائم. وينتظر أن يعقد خلال الأشهر العشرة المقبلة أكثر من ٢٠٠ مناقشة من المناقشات التي تجريها مجموعات التركيز، مع حوالي ٤ ٠٠٠ أفغاني من الولايات الـ ٣٤ كلها.

رابعا – تنفيذ عملية كابل والاتساق في التنمية

٣٢ – واصلت الحكومة وشركاؤها الدوليون العمل على تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان، الذي عقد في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، ورصد هذه الالتزامات. وضمانا لاستمرار التقدم، ركزت المناقشة على وضع الصيغة النهائية لنواتج محددة تتعلق بالعناصر الأساسية لإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة يجري تنفيذها قبل انعقاد اجتماع كبار المسؤولين في تموز/يوليه.

٣٣ – وفي ١٢ شباط/فبراير، أقر المجلس المشترك للتنسيق والرصد أربعة برامج إضافية ذات أولوية على الصعيد الوطني، وهي: الحوكمة بكفاءة وفعالية؛ والمياه والموارد الطبيعية؛ والإنتاج الزراعي الشامل وتطوير الأسواق على الصعيد الوطني؛ والإمداد الوطني بالطاقة. وبذلك يصل مجموع البرامج التي تم إقرارها إلى ٢٠ برنامجا من أصل ٢٢.

٣٤ – وبعد مشاركة مكثفة، أقر المجلس أيضا سياسة إدارة المعونة، وهي إحدى الالتزامات الرئيسية التي تعهد بها المجتمع الدولي في طوكيو. وتقدم هذه السياسة إطارا مدته خمس سنوات من أجل ضمان تحقيق برنامج فعالية المعونة، تمشيا مع الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، التي اتفق عليها في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، الذي عقد في بوسان بجمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وتتناول تحقيق المواءمة مع أولويات الحكومة، والتمويل المتاح في إطار الميزانية وجداول المرتبات الموازية للعاملين في الخدمة المدنية. وقد التزمت الأمم المتحدة والبنك الدولي بمواءمة مرتبات الموظفين الحكوميين التي تدفع حاليا عن طريق الصناديق التابعة لهما مع جدول المرتبات الحكومي المتفق عليه للعاملين في المساعدة الفنية الوطنية. وستؤثر هذه المواءمة التدريجية لمرتبات الموظفين، على عدد يتراوح بين ٦ ٠٠٠ و ٧ ٠٠٠ موظف، وستجري خلال السنتين أو السنوات الثلاث المقبلة كجزء من برنامج بناء القدرات من أجل تحقيق النتائج الذي يهدف إلى زيادة قدرات الحكومة على نحو مستدام وللأجل الطويل.

٣٥ – وسعيا إلى كفالة المزيد من الشفافية والمساءلة، أُدخل ممثلون عن منظمات المجتمع المدني في اللجان الفنية والتوجيهية لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وواصلت البعثة

دعمها للمجتمع المدني من خلال سلسلة من حلقات العمل في قندهار وجلال آباد تتناول المشاركة في مناقشة السياسات العامة، وتخطيط التنمية وتنفيذها. ووسط القلق إزاء الآثار المحتملة للعملية الانتقالية على المرأة، ينظر فريق الأمم المتحدة القطري أيضا في أفضل سبل تقديم الدعم للرصد والإبلاغ المنهجيين في ما يتعلق بالالتزامات الجنسانية الواردة في إعلان طوكيو وإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة.

٣٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر، أقر فريق الأمم المتحدة القطري إطار سياسة عامة يتعلق بكيفية معالجة الطلبات المقدمة إلى الأمم المتحدة للاضطلاع بأنشطة كانت تقوم بها سابقا أفرقة إعادة إعمار الولايات. وشُدِّد في تلك السياسة على القيادة الأفغانية باعتبارها مبدأ أساسيا للمرحلة الانتقالية، على أن ينظر في الطلبات حصرا على أساس كل حالة على حدة. وتشمل المعايير أن يكون الطلب صادرا عن حكومة أفغانستان، وأن تعبر الأنشطة عن الأولويات والبرامج الأفغانية الوطنية المتفق عليها وتعززها، ويشمل ذلك سياسة إدارة المعونة، وأن تتسق هذه الأنشطة مع ولايات الأمم المتحدة وأولوياتها والأهداف الإنمائية للألفية وتسهم في الوفاء بها. ويجب أن تحافظ وكالات الأمم المتحدة على قدرتها على تقديم المساعدة وفقا للمبادئ الإنمائية والإنسانية المقررة.

٣٧ - وفي ١٣ شباط/فبراير، اشترك وزير الخارجية وممثلي الخاص في رئاسة الاجتماع السنوي الثاني لرؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في أفغانستان والوزارات التنفيذية الأفغانية. وأكد الاجتماع إعادة توجيه العلاقة خلال المرحلة الانتقالية وعقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤). وأشار وزير الخارجية زلماي رسول إلى أن أفغانستان تتوقع مشاركة من الأمم المتحدة، لا تقل عن مشاركتها حتى الآن، وإن اختلفت عنها. وينبغي أن تنتقل المساعي الحميدة للأمم المتحدة من الدور التقليدي، إلى المزيد من الدعم التقني للعمليات السياسية التي تتم بقيادة أفغانية وإلى بناء قدرات المؤسسات الأفغانية. ويبقى من الأهمية بمكان أن تركز الأمم المتحدة على اتساق التنمية وتعزيز التكامل، وتقوية توحيد الأداء.

٣٨ - وفي الفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير، اضطلع صندوق النقد الدولي ببعثة استعراضية إلى كابل. وتندرج عناصر هذا الاستعراض، ولا سيما تعزيز الإشراف على الأعمال المصرفية، والإصلاحات المصرفية، ضمن الأمور الأساسية في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وتشمل الإجراءات الرئيسية التي حُدِّدت للحكومة كي تقوم بتنفيذها قبل اجتماع المجلس التنفيذي للصندوق في نيسان/أبريل أن تقدم إلى الهيئة التشريعية القوانين المتعلقة بالأعمال المصرفية ومكافحة غسل الأموال وضريبة القيمة المضافة. ويتوقع أن تسهم هذه الضريبة، ونسبتها من ٢ إلى ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في ميزانية الحكومة بدرجة كبيرة.

خامسا – الحوكمة وسيادة القانون

٣٩ – في ٨ كانون الثاني/يناير، عُيّن ٦٠ من حكام المقاطعات و ١٧ من نواب حكّام الولايات. وقد تم اختيار أكثر من نصف حكام المقاطعات الـ ٣٦٤ و ٣٢ من نواب حكام الولايات الـ ٣٤ من خلال عملية تقوم على أساس الجدارة. وفي آخر جولات التعيينات، جرى تعيين السيدة سيارة شكيب سادات حاكمةً لمقاطعة فايز آباد، بولاية جوزجان، لتكون أول امرأة تتقلّد منصب الحاكم.

٤٠ – وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، ناقش المنتدى دون الوطني لتنسيق الحوكمة تنفيذ البرنامج الوطني ذي الأولوية المتعلق بالحوكمة المحلية. وقد عُقد المنتدى برئاسة مشتركة بين المديرية المستقلة للحوكمة المحلية والبعثة، وبحضور وزارات المالية والاقتصاد والتخطيط الحضري وإصلاح الريف وتنميته، إلى جانب الجهات المانحة، ونوقشت فيه قضايا من قبيل احتمال نشوء فجوات في المساعدة من جرّاء إنهاء عمل أفرقة إعادة إعمار الولايات. وكشفت المديرية الستار عن أداة مرجعية لعرض المعلومات المتعلقة بالنواتج المتوخّى تحقيقها في البرامج ذات الأولوية وبمواردها وما تحتاجه من قدرات، ويجري حاليا صقل هذه الأداة وتغذيتها بالبيانات. وبالنسبة إلى البرنامجين الوطنيين ذوي الأولوية اللذين لم يوضعا بعد في صيغتهما النهائية، عُمّم في ٩ كانون الثاني/يناير مشروع جديد لبرنامج القانون والعدالة للجميع، في حين تبيّن أن برنامج الشفافية والمساءلة هو الأكثر إشكالية نظرا لوجود شواغل لدى الجهات المانحة إزاء التقدّم المحرز في التصدّي للفساد. واتُّفق على أن تنفذ قبل إقراره أربعة إجراءات، هي: التحقّق من الأصول التي في حوزة كبار المسؤولين؛ وإصدار قانون بخصوص مراجعة الحسابات؛ وإصدار قانون بخصوص الحق في الاطلاع على المعلومات العامة؛ وتبسيط تراخيص البناء.

٤١ – وفي ٧ شباط/فبراير، أصدر المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة استقصائية عن الأنماط والاتجاهات التي سادت مؤخراً فيما يتصل بالفساد في أفغانستان. وتبيّن أن مجموع الرشاوى التي دُفعت للموظفين العموميين في عام ٢٠١٢ يُقدّر بمبلغ ٣,٩ بلايين دولار، بزيادة قدرها ٤٠ في المائة، على أساس القيم الحقيقية، طرأت منذ إجراء الدراسة الاستقصائية السابقة في عام ٢٠٠٩. ومن بين الأفغان البالغ عددهم ٧٠٠ ٦ فرد، المشمولين بالدراسة (ومنهم ٤٢ في المائة من النساء)، دفع النصف رشاوى لموظفين عموميين.

٤٢ – وفي ٥ شباط/فبراير، وقّع رئيس المديرية المركزية للسجون ٩٩ من التوجيهات الخاصة بعمليات السجون بقصد كفالة إدارة السجون وتدبير شؤونها بشكل سليم.

وفي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير، عقدت مجموعة النساء العضوات في الفريق العامل المعني بإصلاح القانون الجنائي حلقة عمل مدتها يومان، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبعثة، وانصبّ تركيزها على المسائل المتعلقة بالمرأة في عملية إصلاح القانون الجنائي وعلى زيادة تمثيل المرأة في الفريق العامل. وتحت رعاية الفريق العامل المعني بشؤون السجون، الذي تسهم البعثة في دعمه، أعدّت وزارتا الداخلية والصحة العامة مذكرة تفاهم يتم بمقتضاها نقل المسؤولية عن تقديم الخدمات الصحية في السجون إلى وزارة الصحة العامة، بحيث يُضمن بدرجة أكبر توفير المستوى المطلوب من الخبرة في تقديم الرعاية الصحية للسجناء.

سادساً – المساعدة الإنمائية والإنسانية

٤٣ – في ٢٣ كانون الثاني/يناير، عُقد في أبو ظبي اجتماع رباعي على مستوى الوزراء بين حكومات أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك للوقوف على تنفيذ استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة. ونوقشت استراتيجية الحلول في سياق الإطار الذي وضعتُه بشأن إنهاء حالة التشرد في أعقاب النزاع، والذي يُطبّق في أفغانستان على سبيل التجريب. واتُّفق أيضا على استراتيجية مشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة لتعبئة الموارد. ومثّلت العودة الطوعية لنحو ٠٠٠ ٩٥ أفغاني في عام ٢٠١٢ زيادة بنسبة ٣٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. وبالنسبة إلى الجانب المتعلق بأفغانستان في استراتيجية الحلول، ينصبّ التركيز على توثيق الروابط بين المساعدتين الإنسانية والإنمائية. وبدعم من مفوّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أعطت حكومة أفغانستان الأولوية لوضع الصيغة النهائية للسياسة الوطنية المتعلقة بالمشردين داخليا التي تهدف إلى حماية المشردين ومساعدتهم، وتقديم الحلول الدائمة لهم، ومنع تعرّضهم للتشرّد مجددا.

٤٤ – وظل قرابة ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني يعيشون في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، وهو ما يجعل من هذه الحالة واحدة من أهم حالات اللجوء الطويلة الأمد في العالم. ومن بين العقبات التي تحول دون العودة المستدامة انعدام الأمن وعدم توافر الخدمات الأساسية والرعاية الصحية والتعليم وسبل كسب الرزق. وفي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر اتفقت حكومتا أفغانستان وباكستان، في لاهور، على أن تمدد لستة أشهر صلاحية بطاقات إثبات التسجيل الخاصة باللاجئين المسجلين. وفي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير، قامت حكومة جمهورية إيران الإسلامية، خلال اجتماع ثلاثي عُقد في طهران مع حكومة أفغانستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بعرض طرق مبتكرة لتشجيع مزيد من اللاجئين على العودة. ويبلغ عدد من شُرّدوا داخليا من جرّاء النزاع الداخلي

٥٠٠ ٥٠٠ نسمة، شُرّد ٨٥ في المائة منهم بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢. ومن بين هؤلاء هناك أكثر من ٠٠٠ ٩٤ نسمة شُرّدوا مؤخرا في عام ٢٠١٢.

٤٥ - وأُنجزت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ المرحلة الثانية لحملة تحصين واسعة النطاق ينفذها الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية بدعم من وزارة الصحة. وأفضت الحملة حتى الآن إلى منع ما يصل إلى ٠٠٠ ٤٠ حالة حصبة وإلى تفادي نحو ٠٠٠ ٢ حالة وفاة. واتسمت الحملة بتغطية جيدة بوجه عام، حيث تم الوصول إلى نحو ٩٤ في المائة من الأطفال المستهدفين. غير أن التغطية في ٨٦ مقاطعة كانت أقل من ٨٠ في المائة، وذلك بسبب انعدام الأمن.

٤٦ - وأعطت خطة العمل الإنساني المشتركة لعام ٢٠١٣، التي تم إصدارها في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، الأولوية الأولى لحماية المدنيين، يليها: خفض معدّلات الوفيات والاعتلالات؛ ومساعدة المشردين والعائدين والمجتمعات المضيفة؛ وإعادة توفير سبل كسب الرزق لأكثر الشرائح ضعفاً. وأُجري تقييم بناء على مؤشر للاحتياجات ودرجات الضعف تبيّن منه أن ولايات قندهار وهلمند وننكرهار وغزني وكونار هي الأشد احتياجا. ومن المواضيع التي كانت محور تركيز كبير، وستظل كذلك في عام ٢٠١٣، موضوع توسيع سبل الحصول على المساعدات الإنسانية وإيصالها في الجنوب والشرق. وانخفض المستوى الكلّي لتمويل المساعدة الإنسانية المقدّمة إلى أفغانستان من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٢ بنسبة ٥٠ في المائة، وفي عام ٢٠١٢ لم يرد في إطار النداء الموحد سوى ٤٨ في المائة فقط من الاحتياجات المقدّرة. وأعيد تفعيل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مع بداية عام ٢٠١٣ بهدف توجيه الموارد إلى الجهات الفاعلة القادرة على الوصول إلى ذوي الحاجات الماسة من المتضرّرين من النزاع. والمستهدف هو جمع أموال تتراوح بين ١٠ ملايين و ١٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٣، مع وجود رصيد افتتاحي في كانون الثاني/يناير بقيمة ٥,٩ ملايين دولار.

٤٧ - وأفضت أنشطة إزالة الألغام التي تتم بتنسيق من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى تطهير ٢٣٥ حقل ألغام خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أتاح المجال لاستغلال ٢٠ كيلومترا مربعا من الأراضي في الإنتاج. وبات ٢١ مجتمعا محليا آخر خاليا من الألغام، مما كان له أثر إيجابي على ٠٠٠ ٤٦ مدني أفغاني. وبدأت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وغيرها من الجهات المعنية بالألغام العمل مع الحكومة على سنّ تشريع بخصوص الإجراءات المتعلقة بالألغام في كانون الثاني/يناير.

٤٨ - وستمثل الأشهر الستة المقبلة مرحلة مفصلية على صعيد القضاء على شلل الأطفال، حيث تؤكد المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال أنه يمكن وقف انتشار الفيروس

إذا ما فُعّلت خطة العمل الوطنية لمواجهة الطوارئ. وبفضل توثيق التفاعل مع المجتمعات المحلية وتحسين عمليات جمع البيانات وتتبّع حالات الأطفال الذين تعذّر تحصينهم بسبب عدم إمكان الوصول إليهم، حدث انخفاض مطّرد في أعداد الأطفال غير المحصّنين. وقد أفادت أفغانستان بحدوث ٣٧ حالة إصابة بشلل الأطفال خلال عام ٢٠١٢، في انخفاض عن الحالات الـ ٨٠ التي حدثت في عام ٢٠١١. وكردّ فعل لاكتشاف حالتين في كانون الأول/ديسمبر، إلى جانب اكتشاف حالات لفيروس شلل الأطفال البرّي في الشرق والجنوب الشرقي، وحالات لفيروس شلل الأطفال من النوع الناتج عن اللقاحات في الجنوب، نفذت وزارة الصحة العامة حملات للتصدي لهذه الحالات في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، انعقدت أولى فرق العمل المشتركة بين الوزارات التي تعدّ واحدة من أهم الآليات الرقابية الموصى بها في خطة العمل الوطنية لمواجهة الطوارئ. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ شباط/فبراير، أقيمت أولى جولات أيام التحصين على الصعيد دون الوطني لهذا العام.

٤٩ - وفي ١ كانون الثاني/يناير، أطلقت الوكالة الأفغانية الوطنية لحماية البيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة لوضع تصوّر مفاهيمي لمشروع للتكيّف مع تغير المناخ، وهي من أضخم المبادرات التي تتلقى دعما من صندوق أقل البلدان نموا. وانصبّ تركيز التصوّر المفاهيمي على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية في ولايات بنجشير وبلخ أوروزغان وهرات على التكيّف من خلال إيجاد روابط بين جهود التكيف مع تغير المناخ وسبل كسب الرزق وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث. وعلى الصعيد الوطني، قُدّم الدعم إلى الوكالة الوطنية لحماية البيئة في إعداد إطار للاستراتيجية المتعلقة بتغيّر المناخ. ويجري كذلك إقامة نظام وطني للمناطق المحمية في أفغانستان للحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز وظائف النظم الإيكولوجية وقدرتها على التكيف في المناطق المهمة بيئيا.

سابعا - مكافحة المخدرات

٥٠ - أصدرت وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة النتائج الأولية للتقييم الذي أجري في عام ٢٠١٣ لمخاطر الأفيون في الجنوب والغرب والوسط والشرق، وتبيّن منها أن زراعة الخشخاش قد شهدت زيادة للسنة الثالثة على التوالي. فقد شهدت الزراعة زيادة في ولايات هلمند وقندهار وفرح وأوروزغان وننكرهار وغور وزابول وكابيسا، وهي الولايات المسؤولة عن القسم الأعظم من هذا النشاط، بينما يُتوقّع أن يكون هناك انخفاض في هرات، ولا يُتوقّع أن يكون هناك تغيير كبير في ولايات دايكوندي ونيمروز وبادغيس ولغمان وكنر وكابل. وبقيت ولايات غزني وخوست ولوغار

وباكتيكا وباكتيا وبانجشير وباروان ووارداك ونورستان خالية من الخشخاش. وستصدر نتائج تقييم الولايات الشمالية في وقت لاحق، وذلك نظرا لاختلاف موسم الزرع والحصاد.

٥١ - وللتصدّي للاتجار بالسلائف الكيميائية، أنشئ فريق عامل جديد للاستخبارات الإقليمية كي يستعرض حالات الاتجار ويتعرّف على الاتجاهات ويوصي بالإجراءات التصحيحية. وخلال الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الثاني/يناير، استضاف المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى في ألماتي اجتماعا حضره خبراء من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وانصبّ تركيز الاجتماع بصفة خاصة على واقعة الاستيلاء على ١١ طنا من مادة أنهيدريد الخليك في أفغانستان في عام ٢٠١٢، حيث تعاون ضباط الاستخبارات من البلدان المستهدفة في الكشف عن شبكات الاتجار ومساراته.

٥٢ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، عُقد اجتماع في باكو لمناقشة تدبير عملية إسطنبول لبناء الثقة في مجال مكافحة المخدرات، وتلى ذلك إقرار اجتماع كبار المسؤولين لخطة تنفيذ التدبير. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، اجتمعت آلية الرصد في مجال مكافحة المخدرات التابعة للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، وأقرّت استعراض وتحليل البرامج الوطنية ذات الأولوية. واتُّفق على أن تعمل الآلية عن كثب مع رؤساء المجموعات البرنامجية لتنقيح النقاط المرجعية المقترحة لمكافحة المخدرات وكفالة تعميمها.

ثامنا - دعم البعثة

٥٣ - في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وافقت اللجنة الخامسة على ميزانية سنة ٢٠١٣، وحجمها ٤٠٠ ٢٣١ ١٩٦ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ١٨,٧ في المائة عن أرقام عام ٢٠١٢. وصُرف مخصص بقيمة ٧٠٠ ٨١٥ ١٩٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وستقيّم المنظمة الوضع على مدى السنة لتقرّر المقدار الذي سيُفرج عنه من المبلغ المتبقي. وعند نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كانت ٦٣١ وظيفة (٨١ وظيفة دولية و ٥٥٠ وظيفة وطنية) قد ألغيت، بسبب التخفيضات التي طرأت على الميزانية، ويعزى الكثير من تلك الحالات إلى إغلاق المكاتب التسعة التي كانت موجودة في الولايات. وسيُجرى استعراض شامل ثان لدعم البعثة، حيث سيُنظر في ملاك الموظفين وهياكل الدعم في مختلف أنحاء البلد. ويبلغ معدل الشواغر حاليا ٥ في المائة (١٤ في المائة للموظفين الدوليين و ٢ في المائة للموظفين الوطنيين).

٥٤ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، افتتح مكتب الدعم المشترك في الكويت، تماشيا مع استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي التي تشدد على زيادة التعاون بين البعثات المتجاورة جغرافيا. وتستخدم البعثة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المكان الموجود في الكويت لتوفير الدعم عن بعد في مجالي الشؤون المالية وإدارة والموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت البعثة على المستوى المحلي عددا من اتفاقات تقاسم التكاليف بقيمة بلغت زهاء ٩ ملايين دولار مع الوكالات والصناديق والبرامج بهدف توحيد عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان. وكان أهمها اتفاق للخدمات المشتركة بقيمة ٧ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، تم إبرامه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، التي تشترك في المرافق الكائنة في مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان الموجود في كابل.

٥٥ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، افتتحت البعثة المجمع الجديد لمكتبها الإقليمي في باميان. ويسكن جميع موظفي البعثة الدوليين في أمكان للإقامة توفرها البعثة في مجمّعات روعي فيها استيفاء معايير العمل الأمنية الدنيا للأمم المتحدة. وتقوم البعثة، في إطار السعي إلى تحسين تأمين المكتب الإقليمي في قندز، بإجراء محادثات مبدئية مع ممثلين لحكومات أفغانستان وألمانيا وهولندا بخصوص استخدام أماكن مؤمنة موجودة من قبل.

تاسعا - الملاحظات

٥٦ - كانت الفترة المشمولة بالتقرير مهمة في تهيئة الظروف المناسبة لحدوث تحولات أمنية وسياسية واقتصادية متزامنة في الفترة المفضية إلى عام ٢٠١٤. وستساعد هذه الجهود على تعزيز الاستقرار في المستقبل، الذي سيكون من عناصره الحيوية وجود قيادة أفغانية منتخبة ومؤسسات قوية وقادرة على تقديم الخدمات للسكان. وتمر بالضرورة العلاقة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بعملية إعادة تنظيم، من الأهمية بمكان فيها أن يجري في الوقت المناسب الوفاء بالالتزامات المتبادلة المستمرة من أجل كفالة الثقة والاتساق. وقد بدأت الأمم المتحدة أيضا تفكر في الدور الذي تؤديه في دعم الجوانب المدنية للعملية الانتقالية والمساعدة في جهود إرساء الاستقرار والتنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٤.

٥٧ - ولن تتمكن أفغانستان، إلا في ظل السلام، من تحقيق الاستقرار والنمو والازدهار الذي يتطلع إليه شعبها ويستحقه، غير أن التوقعات المحيطة بالمصالحة، يجب أن تكون واقعية. فبعد ثلاثة عقود من النزاع، ستكون هناك انتكاسات وحالات من سوء الفهم. وضمانا

للنجاح، ينبغي أن يتولى الأفغان قيادة العملية وأن يمتلكوا زمامها بصفة عامة، كما يلزم زيادة التماسك والتنسيق. وقد شهدت الأشهر القليلة الماضية تحولا كبيرا في التركيز من جانب الحكومة إلى مسار أقرب إلى الطابع الرسمي محوره المجلس الأعلى للسلام والمحاورون المعتمدون المنتمون لحركة طالبان. وتواصل البعثة تعزيز تدابير بناء الثقة ونشر الاطمئنان دعما للجهود التي تبذلها الحكومة، وذلك بطرق من بينها تقديم الدعم إلى المجلس وجهود التعاون الإقليمي، والمشاركة في نظام الجزاءات، وتيسير الحوار فيما بين جميع الأطراف الأفغانية بشأن الرؤى الخاصة بالمستقبل، بما يشمل كافة أنحاء البلد.

٥٨ - والدعم الذي تقدمه باكستان لجهود السلام هو أمر موضع ترحيب، كما أن لزيادة التعاون الإقليمي، بصورة أعم، أهمية حيوية بالنسبة للاستدامة والاستقرار على الأجل الطويل. وسوف تتزايد أهمية العلاقة بين أفغانستان وجيرانها مع تقليص الجهات الفاعلة الدولية الأخرى للجهود التي تبذلها. وقد تواصل الزخم المتعلق بعملية اسطنبول بالتصديق على خطط تنفيذ ستة من تدابير بناء الثقة. وتشارك الأمم المتحدة في كل من هذه الخطط، كما تشارك في الفريق الفني الخاص بكل منها.

٥٩ - وسوف يحتاج القادة السياسيون الأفغان إلى اتخاذ عدد من القرارات الحيوية في المستقبل القريب، الأمر الذي من شأنه أن يحدد مناخ الانتخابات المقبلة وإطارها. ويشكل وضع إطار انتخابي له مصداقيته في الوقت المناسب من خلال عملية تقوم على الشفافية والمشاركة أحد الالتزامات الرئيسية الواقعة على الحكومة بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وينبغي التركيز في هذا على سن التشريعات المتعلقة بالانتخابات. وألاحظ مع القلق إمكان الوصول في الوقت الحالي إلى طريق مسدود من الوجهة التشريعية، بالنظر إلى الحاجة الملحة إلى توفير اليقين السياسي والاضطلاع بأعمال التخطيط والتحضير على الصعيد التنفيذي في الوقت المناسب. ويشكل كسب التأييد على نطاق واسع قبل الانتخابات لما يمكن أن يسمى ''قواعد اللعبة'' عنصرا هاما من عناصر شرعية العملية، وأشجع جميع أصحاب المصلحة الأفغان على المشاركة البناءة. وسيكون في تحلي الهيئات المسؤولة عن إدارة الانتخابات، وتسوية المنازعات التي تنشأ في هذا الصدد، بالاستقلالية والمقدرة والحياد، سواء كان ذلك حقيقيا أو متصورا، اختبار سياسي فعلي يساعد في كفالة قبول النتائج النهائية. وعلى صعيد فوري، ستكون ثمة أهمية بالغة لتعيين رئيس لجنة الانتخابات المستقلة عند انتهاء ولاية الرئيس الحالي - وللعملية التشاورية التي سيجري من خلالها التوصل إلى قرار في هذا الشأن. وثمة أهمية أيضا للالتزامات الدستورية والدولية التي توجب على أفغانستان كفالة مشاركة النساء، سواء كناخبات أو مرشحات.

٦٠ - ويشكل الجهد المبذول لإصدار بطاقات الهوية الإلكترونية عملية وطنية هامة، يجب أن يدعمها المجتمع الدولي، وهي يمكن أن تسهم في أعمال التحضير للانتخابات. وفي ظل توقع أن يضيف استخدام بطاقات تسجيل الناخبين القديمة وعملية استكمالها المزيد من البطاقات إلى المجموع القائم، وبالنظر إلى احتمال ألا يكتمل المشروع بحلول انتخابات عام ٢٠١٤، فمن غير المرجح أن تطرأ تحسينات هامة على عملية تحديد هوية الناخبين المشاركين في الانتخابات. وفي سبيل ضمان قدر كاف من جودة الانتخابات ودرجة قبولها، لا بد الآن أن يتزايد اتساع بؤرة التركيز بحيث تشمل الأعمال التحضيرية الفنية الرئيسية الأخرى، ومنها تحسين إدارة الانتخابات وتعزيز إجراءات الردع عن الغش ومنع وقوعه، على ألا تُغفل في ذلك الحاجة إلى اشتمال الجميع والمشاركة الواسعة النطاق. ومن الناحية السياسية، أضرت عملية البت في تسجيل الناخبين بالتصورات السائدة عن استقلالية لجنة الانتخابات المستقلة. وثمة أهمية حيوية للاعتراف بالفصل بين السلطات والصلاحيات المنوطة بمختلف المؤسسات، والتقيد بتلك الأمور.

٦١ - ويشكل إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة الإطار الرئيسي للتنسيق والاتساق بين الحكومة والمجتمع الدولي. ولا يقتصر جوهر هذه الالتزامات على إجراء انتخابات شفافة شاملة للجميع، وإنما يمتد أيضا ليشمل إعمال حقوق الإنسان الواجبة لجميع الأفغان، ولا سيما النساء والأطفال، والحكم الرشيد وجهود مكافحة الفساد، بما في ذلك زيادة الشفافية المالية والخضوع للمساءلة من جانب الجميع. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بتعزيز قدرة المؤسسات في أفغانستان على الوفاء بهذه الأهداف والالتزامات. وأرحب بالتأييد المشترك لسياسة إدارة المعونة ووضع أربعة برامج وطنية أخرى ذات أولوية، تقضي بزيادة ترشيد عمليات تخصيص موارد المانحين والبرمجة، بما يشمل موارد وبرامج الأمم المتحدة، تمشيا مع أولويات الحكومة. وللعمل الذي تؤديه آلية رصد مكافحة المخدرات الذي يغطي البرامج الوطنية ذات الأولوية أهمية في كفالة تزايد التصدي لتلك الآفة على نحو شامل. ويلزم حماية المكاسب التي حققتها المرأة على مدى العقد الماضي في أفغانستان والاعتماد عليها لتشجيع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المستمرة. ولذلك، فإنني أدعم الجهود الرامية إلى كفالة الرصد المنهجي للآثار الجنسانية في تنفيذ الإطار.

٦٢ - ومن دواعي سروري أنه تم الإعلان عن عقد اجتماع كبار المسؤولين في كابل، في ٣ تموز/يوليه، من أجل استعراض تنفيذ التزامات طوكيو. فتحقيق التقدم يتطلب تعميق المشاركة من جانب الحكومة والمجتمع الدولي، وهما بصدد الانتقال من المنحى القائم على العمليات إلى المسائل الجوهرية، وتحديد نواتج ملموسة يتعين تنفيذها لبيان التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات المذكورة. وأتطلع إلى تنفيذ تلك النواتج بحلول تموز/يوليه باعتبار ذلك

الخطوة الأولى المحددة نحو تحقيق الأهداف الطموحة المقررة في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة. وتشكل كفالة استمرار برنامج الإصلاحات الخاص بصندوق النقد الدولي في مساره الصحيح أحد الجوانب التي تتطلب بذل الجهود من جانب الحكومة بأسرها. ويلزم إنجاز البرنامجين المتبقيين من البرامج الوطنية ذات الأولوية، المتعلقين بالعدالة وبالشفافية والمساءلة، للبرهنة على الالتزام بالتصدي لتفشي الفساد الذي يعرض نسيج البلد السياسي والمؤسسي والاجتماعي للخطر. وللعمل الحازم الذي يفضي إلى تعزيز قطاع العدالة أهمية جوهرية بالنسبة لجمل برنامج الحوكمة المنصوص عليه في الإطار.

٦٣ - ومن الأنباء الطيبة انخفاض الخسائر في صفوف المدنيين لأول مرة منذ ست سنوات. غير أن التكلفة البشرية للنزاع لا تزال غير مقبولة. فالزيادات الحادة في الاستهداف المتعمد من جانب العناصر المناوئة للحكومة للمدنيين الذين ينظر إليهم باعتبارهم من مؤيدي الحكومة، وشن الهجمات العشوائية في الأماكن العامة، واستخدام الأطفال كمفجرين انتحاريين كلها أمور تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي. وكان رد الحكومة على ما ورد في تقرير البعثة بشأن تعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم سريعا وبناءً. ويجب أن تتخذ الآن إجراءات بشأن المرسوم الصادر لتنفيذ التوصيات التي قدمها وفد الرئيس لتقصي الحقائق، من أجل ضمان وضع حد لتلك الممارسات. كذلك تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة، وإن ظلت هناك تحديات كبيرة.

٦٤ - وتمر أفغانستان بأزمة إنسانية طال أمدها. فالنزاع والمخاطر الطبيعية والفقر المزمن والتخلف الإنمائي كلها أمور لا تزال تهدد بأخطار بالغة. وتتزايد أعداد المشردين داخليا بسبب النزاع، ولا يزال الكثير من اللاجئين العائدين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، كما تؤثر الكوارث الطبيعية على مئات الآلاف من الأفغان كل سنة. وتطرح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية تحديات رئيسية. ويمكن أن تؤدي الآثار الاقتصادية المترتبة على الانتقال إلى مزيد من الضغط على السكان الذين يعانون بالفعل من الضعف الشديد، في ظل خلفية من التناقص السريع للتمويل الموجه للأغراض الإنسانية. ولا يزال من الأولويات الرئيسية ضمان زيادة إمكانية الحصول على المساعدات والخدمات، واستمرار المانحين في تقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحالية والمقبلة.

٦٥ - وقد أثرت التخفيضات التي أجريت في الميزانية في السنة الماضية تأثيرا كبيرا على شكل البعثة وقدرتها على تنفيذ جميع المهام والأنشطة المنوطة بها بنفس الدرجة من الكفاءة. ويجري بصورة مستمرة وضع أساليب عمل جديدة أكثر مرونة، من أجل الحفاظ على قدر من إمكانية التواصل، حتى في الأماكن التي لا يبقى فيها للبعثة وجود ميداني دائم. وتشمل

تلك الأساليب اضطلاع البعثة بمهام مشتركة مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وحشد الأموال الخاصة بالتواصل في إطار الأنشطة التي تنظم على الصعيد المحلي فيما يتصل بالسلام والمصالحة. وتشمل التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها اشتراك موظفي البعثة في موقع واحد مع وكالات أخرى أو مع السلطات المحلية، والتوسع في البعثات البرية، حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك، ومع الاستعانة بالمتعاقدين مع الأمم المتحدة. غير أنه، لا بد من الاعتراف بأن الميزة النسبية الفريدة للبعثة تتمثل في الشبكة الموجودة لديها على الصعيد دون الوطني وقدرتها على التواصل السياسي. ويطرح إغلاق تسعة من مكاتب الولايات تحديات من حيث الحفاظ على انتظام الاتصالات مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، كما يؤثر على قدرة البعثة على الإنجاز في المجالات ذات الأولوية الصادر بها تكليف. ويشمل ذلك على وجه التحديد قدرة البعثة على دعم التفاعل بين الصعيدين المركزي والمحلي، على النحو المطلوب، وعلى التحقق السريع من الحوادث المتعلقة بحقوق الإنسان، والمساعدة في حل النزاعات المحلية، وبناء قدرات الجهات الفاعلة في الحكومة المحلية، والقيام بدور الإنذار المبكر في المجال الإنساني.

٦٦ - وأوصي بتجديد ولاية البعثة، التي تنتهي في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا. فالبعثة لا تزال تؤدي دورا هاما فيما يتعلق بتقديم الدعم الدولي لأفغانستان، وهي تسترشد فيما تضطلع به من أنشطة تنفيذية بمقتضيات العملية الانتقالية وبالأدوار الأساسية المنوطة بها، وتعتمد عليها. ولا تزال الأولويات الرئيسية تتمثل في بذل المساعي الحميدة والتواصل السياسي من أجل دعم العمليات السياسية التي تجري بقيادة أفغانية، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي؛ وحقوق الإنسان؛ واتساق التنمية، مع الاضطلاع بأنشطة قوية للدعوة فيما يتصل بالمساءلة عن الالتزامات المتبادلة. ويحتمل، في ظل الحوار الناشئ بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة وترتيبات العمل المطلوبة بعد عام ٢٠١٤، أن تشكل هذه الأولويات أيضا عناصر أساسية في المساعدة على إرساء الاستقرار والحفاظ على الاستمرارية في أثناء عقد التحول (٢٠١٥-٢٠٢٤). فمعاناة البلد من الفقر المزمن ومن التعرض للكوارث الطبيعية، الأمر الذي يضاعف من تأثيره عدم استقرار الحالة الأمنية وتقلبها، تعني أن العمل الإنساني الذي تضطلع به الأمم المتحدة ستظل له أيضا أهمية بالغة في المستقبل المنظور. وفي حين أن هذه هي المجالات ذات الأولوية التي يمكن أن تتوخى الأمم المتحدة استمرار المشاركة فيها، فإن العمل في تلك المجالات سوف يتطلب الاحتفاظ بموارد كافية وبوجود له تأثيره في أنحاء البلد.

٦٧ - وستقوم البعثة بالضرورة بتغيير الطريقة التي تعمل بها في ظل عملية انتقالية تعزز القيادة الأفغانية وتشدد على زيادة القدرة المؤسسية الأفغانية وتتوخى انخفاضا في وجود

الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى. وسوف يشمل هذا التعديل تعزيز الصلات بين البعثة المتكاملة والوكالات والصناديق والبرامج. وأود أن أشدد على أن الأمم المتحدة لا تسعى إلى الاضطلاع بصفة روتينية بالمهام المدنية التي تتولاها حاليا القوات العسكرية الدولية، بما في ذلك أفرقة إعادة إعمار الولايات، وبالتأكيد لن تنظر في القيام بذلك دون طلب صريح من الحكومة، ودون أن يكون ذلك متوافقا تماما مع الأولويات الوطنية الأفغانية المتفق عليها ومع الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمبادئ التي تهتدي بها. ويجب أن يكون هدف الأمم المتحدة في أفغانستان هو تعزيز العمليات السياسية والمؤسسات والقدرة على تقديم الخدمات التي يحتاجها الشعب ويستحقها. وعلى مدى فترة من التغيير الهائل، يجب على الأمم المتحدة أن تحافظ على التزامها المعلن الطويل الأجل إزاء الشعب الأفغاني والمؤسسات والسلطات المنتخبة ديمقراطيا.

٦٨ - وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الموظفين الوطنيين والدوليين التابعين للأمم المتحدة في أفغانستان ولممثلي الخاص، يان كوبيتش، على تفانيهم المستمر في الوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها دعما للشعب الأفغاني، وهو ما يجري في أغلب الأحيان في ظل ظروف شاقة.

المرفق

التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية

أولا – الأمن

النقطة المرجعية: إقامة مؤسسات وعمليات أمنية أفغانية مستدامة قادرة على كفالة السلام والاستقرار وحماية شعب أفغانستان

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية والجيش الوطني الذين تلقوا التوجيه والتدريب، ويعملون طبقا لهيكل متفق عليه	• بلغ عدد أفراد الجيش ٠٠٠ ١٨٢ فرد (أي أقل بـ ٣٥٥ ١٢ فرداً من الهدف النهائي لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢) وبلغ عدد أفراد الشرطة ٠٠٠ ١٤٩ فرد.
	• كرر المشاركون في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في شيكاغو، الولايات المتحدة، يومي ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ تأكيد دعمهم لقوات الأمن الوطني الأفغانية. وكان قد تم في وقت سابق إقرار نموذج للحجم الذي يجب أن تكون عليه قوات الأمن الوطني الأفغانية في المستقبل من خلال عملية المجلس المشترك للتنسيق والرصد. وبحسب هذا النموذج الأولي الذي حدده المجتمع الدولي وحكومة أفغانستان، يبلغ قوام القوة ٠٠٥ ٢٢٨ فرد وميزانيتها السنوية المقدرة ٤,١ بلايين دولار، وسيخضع هذا النموذج لاستعراض منتظم بحيث يكون ملائما للتطورات الناشئة التي تشهدها البيئة الأمنية. وحتى الآن لم يتم الاتفاق على تاريخ نهائي للتنفيذ.
وضع خطة للانتقال إلى قيادة أفغانية للأمن بصورة تدريجية تستند إلى الظروف القائمة، وإحراز تقدم فيها	• وافق الرئيس في ١٣ أيار/مايو و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على المرحلتين الثالثة والرابعة من المناطق التي ستشملها عملية الانتقال. وبدأت خطط لتنفيذ تلك العملية. وعند الانتهاء من المرحلة الرابعة، ستكون نسبة ٨٧ في المائة من السكان تحت قيادة أمنية أفغانية.

ثانيا – السلام وإعادة الإدماج والمصالحة

النقطة المرجعية: إجراء الحوار الوطني وتحقيق المشاركة الإقليمية لمواصلة عمليات بنّاءة وشاملة تهيئ بيئة سياسية مؤاتية لإحلال السلام

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
وضع عمليات وطنية وإقليمية شاملة وتنفيذها من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وإعادة الإدماج والمصالحة	• في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان ١٩٣ ٦ عنصرا من العناصر المناوئة للحكومة قد انضموا إلى برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج. ويشمل هذا الرقم تسجيل ٥٤٩ من القادة أو الزعماء وجمع ١٩٥ ٥ قطعة سلاح. • اجتمع الرئيس مع رئيس وزراء باكستان ووزير خارجيتها في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢ في كابل لمناقشة عملية السلام والخطوات اللازمة لتيسير الحوار بين الأطراف الأفغانية. • في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أجرى وفد من المجلس الأعلى للسلام زيارة إلى إسلام أباد. وشملت النتائج البارزة لهذه الزيارة إطلاق سراح عشرات السجناء المنتمين إلى حركة طالبان الذين كانت باكستان قد احتجزتهم وذلك بناء على طلب المجلس وبناء على الاتفاق الذي ينص على أن تقوم باكستان وأفغانستان والولايات المتحدة بتيسير المرور الآمن للمفاوضين المحتملين. • في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، كرر الرئيس، أثناء زيارته إلى الولايات المتحدة، تأكيد دعمه لإنشاء مكتب لحركة طالبان في الدوحة، بحيث تجري الحركة انطلاقا منه محادثات مباشرة مع ممثلي المجلس الأعلى للسلام. • واصل برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج تنفيذ مبادرات لإعادة الإدماج، شملت ما يلي: (أ) الموافقة على ١٣٦ من مشاريع المنح الصغيرة في ٦٩ مقاطعة في ٢٢ ولاية؛ (ب) تنفيذ مشروعين لإزالة الألغام يغطيان ولايات بادغيس وبغلان وسمنغان وتخار؛ (ج) تنفيذ ٤٧ مشروعا في ١٧ ولاية، من خلال برنامج التنمية الوطني القائم على المناطق، والبرنامج الوطني لتعزيز الحصول على الخدمات في الريف، وبرنامج إمداد الريف بالمياه وخدمات الصرف الصحي والري؛ (د) توفير التدريب المهني لأكثر من ١ ٣٠٠ من المقاتلين السابقين و ١ ٧٠٠ من أعضاء المجتمع المحلي من جانب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشهداء والمعوقين؛ (هـ) قيام وزارة الأشغال العامة بإنشاء هيئة الأشغال العامة التي يعمل فيها ٥٩٥ من المقاتلين السابقين و ٥٩٢ من أعضاء المجتمع المحلي في مجال الصيانة الروتينية للطرق في ست ولايات.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• وقعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية رسالة للإفصاح عن النية في شباط/فبراير ٢٠١٣ من أجل زيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية التي تشهد عودة اللاجئين وتعزيز سبل كسب الرزق للمساعدة في سد الفجوة الإنسانية – الإنمائية.
تعزيز قدرة السلطات الأفغانية على جمع معلومات دقيقة مدعومة بالأدلة ومحدثة وتقديمها إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٨٨ (٢٠١١)	• في عام ٢٠١٢، قامت حكومة أفغانستان بتقديم معلومات مدعومة بالأدلة ومستكملة ودقيقة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١).
	• في الفترة من ١ آذار/مارس ٢٠١٢ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣، رُفعت أسماء ثمانية أفراد من قائمة أفراد حركة طالبان الخاضعين للجزاءات، عقب ورود طلبات مدعومة بأدلة من الحكومة لرفع الأسماء.
زيادة الدعم الشعبي لعملية السلام، من خلال المشاركة على صعيد المجتمعات المحلية والتفاعل مع المجتمع المدني	• أنشئت لجنتان من لجان السلام في الولايات، وبذلك يصل العدد الإجمالي إلى ٣٢ لجنة. وازداد عدد أفرقة الولايات، التابعة للأمانة المشتركة القائمة على تنفيذ برنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج إلى ٣٢ فريقا.
	• واصل المجلس الأعلى للسلام ومجلس العلماء أنشطة التوعية للتأثير على الجهات الفاعلة الدينية وتم تحديد ٣ ٠١٤ من الزعماء الدينيين باعتبارهم جهات تنسيق للأنشطة المتصلة بالسلام.
	• في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اجتمع أكثر من ١٥٠ من الباحثين البارزين والناشطين على صعيد المجتمع المدني والزعماء الدينيين في كابل في إطار المؤتمر الدولي الثاني للتعاون الإسلامي من أجل تحقيق مستقبل سلمي لأفغانستان. وأصدر المشاركون بيانا أدانوا فيه التفجيرات الانتحارية وغيرها من أعمال العنف ضد المدنيين.
	• عقدت لجنة المرأة التابعة للمجلس الأعلى للسلام حلقة عمل في نيسان/أبريل ٢٠١٢ شاركت فيها ٣٥٠ من النساء اللواتي تمثلن جميع الولايات، وعقدت حلقة عمل أخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن دور المرأة في السلام والأمن، كما عُقدت حلقة عمل مع شبكة المرأة الأفغانية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وحضرت العضوات مؤتمرا عن الأمن في جنوب آسيا عقد في عُمان من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر حتى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شارك فيه محمد معصوم ستانكزاي، وهو مستشار للرئيس لشؤون الأمن المحلي والأمين العام للمجلس الأعلى للسلام.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• خلال أسبوع السلام في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٢، نظم المجلس الأعلى للسلام ١٩٥ مناسبة للتوعية في جميع أنحاء البلد ونشر رسائل في وسائط الإعلام للتوعية وحشد الدعم لجهود السلام. وشارك في هذه المناسبات نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص.

ثالثا – الحوكمة وبناء المؤسسات

النقطة المرجعية: بَسْط سلطة الحكومة في جميع أرجاء البلد بإنشاء مؤسسات ديمقراطية تتسم بالشرعية والخضوع للمساءلة، وصولاً إلى المستوى المحلي، بحيث تكون قادرة على تنفيذ السياسات، وتتزايد قدرتها على البقاء بالإمكانيات الذاتية

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة قدرة السلطات الأفغانية والمؤسسات الانتخابية المستقلة على إدارة انتخابات دورية نزيهة وإجرائها، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمشاركة المرأة والحصص التي يكفلها الدستور	• وضعت لجنة الانتخابات المستقلة في أيار/مايو ٢٠١٢ الصيغة النهائية لخطتها الاستراتيجية الخمسية (٢٠١٢-٢٠١٦)، التي تشكل خارطة طريق لتنفيذ ولايتها الدستورية، و تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في العملية الانتخابية، والحفاظ على حصة المرأة وكفالة مشاركتها، وتعزيز قدرة اللجنة واستدامتها.
	• استعرضت اللجنة قانونها الانتخابي الحالي وأرسلت نسختها المقترحة إلى وزارة العدل في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأجرت اللجنة مشاورات مع أصحاب المصلحة الأفغان على الصعيدين الوطني ودون الوطني.
	• في عام ٢٠١٢، وضعت اللجنة خطتها لتسجيل الناخبين لانتخابات الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وبعد مشاورات مكثفة، اعتمدت عملية لاستكمال تسجيل الناخبين تقتصر على الناخبين الجدد وتستند إلى السجلات السابقة.
إنشاء لجنة للرصد والتقييم ووضع نقاط مرجعية لمكافحة الفساد	• في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نتج عن الزيارة السابعة التي أجرتها لجنة الرصد والتقييم المستقلة المشتركة لمكافحة الفساد وضع توصيات ونقاط مرجعية إضافية للتصدي للفساد. وبلغ مجموع التوصيات ٥٧ (من أصل ٧٤) والنقاط المرجعية ٥٨ (من أصل ٧٥).
	• في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أنجزت اللجنة تحقيقا عاما في قضية مصرف كابل، وقدمت تقريرها إلى الرئيس. كذلك أتاحت الاطلاع عليه للعموم.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
تمكين مؤسسات مكافحة الفساد كي تشرف على نهج يشمل قطاعات الحكومة كلها من أجل مكافحة الفساد	• واصلت الحكومة العمل على اعتماد قانون الوصول إلى المعلومات والقانون الوطني لمراجعة الحسابات؛ وتسجيل الأصول والتحقق منها ونشرها؛ وتبسيط إجراءات الحصول على تراخيص للبناء.
نشر إقرارات أصول الموظفين العموميين سنويا	• قاد المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد في الحكومة عملية تسجيل أصول كبار المسؤولين الحكوميين والتحقق منها والإعلان عنها. ومن المتوقع أن يتم بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٣ التحقق من نسبة لا تقل عن ١٠ في المائة من القائمة المسجلة.
زيادة قدرة موظفي الخدمة المدنية، على المستويات المركزية ومستوى الولايات والمحافظات، على أداء المهام وتوفير الخدمات	• قامت مديرية الحكم المحلي الأفغانية المستقلة بتقييم الاحتياجات ذات الأولوية في مجال القدرات في معظم الولايات. ويجري وضع كتيبات ومبادئ توجيهية في مجال التدريب مع لجنة الخدمة المدنية. • وضعت مديرية بناء القدرات التابعة لمديرية الحكم المحلي المستقلة خطط عمل ومقترحات للميزانية من أجل التدريب.
زيادة الشفافية في التعيينات في سلك الخدمة المدنية وزيادة فعاليتها	• استمر توظيف حكام المقاطعات ونواب حكام الولايات على أساس الجدارة، وتم تعيين ٦٠ حاكما جديدا من حكام المقاطعات و ١٧ نائبا جديدا لحكام الولايات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بما في ذلك أول حاكمة مقاطعة في البلد، وهي مقاطعة فايز أباد بولاية جوزجان. وبشكل إجمالي، تم تعيين ١٨٩ من حكام المقاطعات و ٣٢ من نواب حكام الولايات خلال هذه العملية. • قامت مديرية الحكم المحلي من أجل زيادة الوعي المستقلة، من أجل زيادة الوعي، بتنفيذ برامج توجيهية لحكام الولايات والمقاطعات، سلطت فيها الضوء على سياسات الحوكمة على الصعيد دون الوطني.
تعزيز إصلاحات الخدمة المدنية باتباع نهج شامل لبناء القدرات والاستفادة من المساعدة التقنية التي تمولها الجهات المانحة	• برنامج بناء القدرات من أجل تحقيق النتائج هو برنامج مدته خمس سنوات، تم تمويله بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار، لزيادة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية من خلال الوزارات الرئيسية. أما الأدوات الرئيسية المستخدمة، فهي: إنشاء مجموعات ذات مهام مشتركة؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على إدارة الخدمة المدنية؛ وإنشاء مجموعات مهنية؛ وتقديم المساعدة التقنية المحددة الهدف؛ ومشاركة الوزارات الرئيسية مع البرامج المانحة. وسييسر البرنامج أيضا مواءمة المرتبات على صعيد الخدمة العامة. وأنشأت الحكومة لجنة وطنية من المستشارين الفنيين. • تمت الموافقة على البرنامج الوطني ذي الأولوية المتعلق بكفاءة وفعالية الحكم في اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي عقد في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
تنفيذ سياسة الحوكمة دون الوطنية، ووضع أطر دون وطنية للتنظيم والتمويل والميزانية	• أقرت مديرية الحكم المحلي المستقلة إطارا محدد الأولويات لتنفيذ سياسة الحكم على الصعيد دون الوطني من أجل تحسين الروابط بين تنفيذ السياسات والبرامج على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات.
	• هناك عدة قوانين يُنتظر تقديمها إلى الجمعية الوطنية: فقد قُدم قانون الحكومة المحلية إلى مجلس الوزراء لاستعراضه في كانون الثاني/يناير؛ وقانون البلديات الذي تم تنقيحه بعد مشاورات واسعة مع البلديات، معروض حاليا على اللجنة التنفيذية في إدارة التشريعات التابعة لوزارة العدل؛ وقانون مجالس الولايات قيد الاستعراض حاليا من جانب اللجنة التشريعية المشتركة بين الوزارات التابعة لوزارة العدل.
	• في عام ٢٠١٢، تم إنجاز ٣٣ خطة من أصل ٣٤ خطة لتنمية الولايات، مع تحسن التركيز على الاتساق مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.
وضع معايير للحدود الإدارية ونشرها	• في حزيران/يونيه، أصدرت مديرية الحكم المحلي المستقلة والمكتب الرئيسي للجيوديسيا والخرائط في أفغانستان بيانا مشتركا أُبلغت فيه المؤسسات الوطنية والدولية بقبول مجموعة بيانات الحدود الداخلية لعام ٢٠٠٩ باعتبارها الصيغة الرسمية التي ستستخدم في أفغانستان.
إنشاء بنية تحتية مناسبة لأداء المؤسسات الحكومية لعملها، ولا سيما على المستوى دون الوطني	• أنجزت مديرية الحكم المحلي المستقلة تقييم الاحتياجات ووضعت خطة لتشييد المباني الإدارية في الولايات، أقرتها وزارة الاقتصاد. وأرسلت الميزانية إلى وزارة المالية.
إنشاء نظام قضائي ونظام للعقوبات لهما مصداقية ويحترمان حقوق الإنسان الواجبة لجميع المواطنين ويدعمانها، ويكون من السهل اللجوء إليهما	• في آذار/مارس ٢٠١٢، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الإجراءات الجنائية، وقدمه إلى الجمعية الوطنية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بدأت الجمعية الوطنية أيضا في استعراض قانون بشأن مكتب المدعي العام.
	• في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، وقع رئيس مديرية السجون المركزية ٩٩ توجيها تنفيذيا للسجون تهدف إلى كفالة إدارة السجون والإشراف عليها بشكل سليم.
	• بدأ الفريق العامل المعني بإصلاح القانون الجنائي، الذي ترأسه وزارة العدل، استعراضه لقانون العقوبات في أيار/مايو ٢٠١٢.
	• في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أصدرت الحكومة المشروع الثالث للبرنامج الوطني ذي الأولوية لإرساء القانون وتوفير العدالة للجميع للتشاور بشأنه، بعد تنقيحه مراعاة لشواغل الجهات المانحة.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• زادت وزارة العدل عدد مكاتب المعونة القانونية في عام ٢٠١٢ إلى ٢٩ مكتباً (من مكتب واحد في عام ٢٠٠٩ و ١٦ مكتباً في عام ٢٠١١) يعمل فيها ما مجموعه ٨٤ محاميا يقدمون المعونة القانونية، إلى جانب ٢٥ محاميا إضافيا تم توفيرهم من خلال برنامج تنمية قطاع العدل التابع للصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان.
	• في عام ٢٠١٢، انخفض توفير خدمات المعونة القانونية من جانب المنظمات غير الحكومية من أعلى مستوى له، وهو ٢٥٠ محاميا من محامي الدفاع إلى ما يقدر بـ ٢٣٦ محاميا بحلول نهاية العام.
	• ازداد عدد المحامين المسجلين مع نقابة المحامين المستقلين في أفغانستان من ١ ١٥٠ محامياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى نحو ١ ٥٠٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.
	• بموجب مجموعة إصلاح الأجور والرتب في مكتب النائب العام التي نفذت في آذار/مارس ٢٠١٢، تمت زيادة مرتبات جميع أعضاء النيابة العامة.
	• قامت الحكومة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بصياغة مبادئ توجيهية بشأن توفير البدائل لعملية العدالة الرسمية للأطفال المخالفين للقانون، مثل التدريب المهني أو الخدمة المجتمعية، من أجل الحد من عدد الأطفال في السجون. والمبادئ التوجيهية قيد الاستعراض من جانب المؤسسات القضائية الرئيسية.
	• تدرس مديرية السجون المركزية ١٧٨ توجيها تنفيذيا لتحسين إدارة السجون والإشراف عليها، منها ما يتعلق بتصنيف السجناء، والزيارات إلى السجون، ومعايير البحث والمصادرة، واستخدام القوة، وإجراءات استلام السجناء والإفراج عنهم.

رابعاً – حقوق الإنسان

النقطة المرجعية: تحسين احترام حقوق الإنسان للأفغان، وذلك تمشيا مع الدستور الأفغاني والقانون الدولي، مع التركيز بوجه خاص على حماية المدنيين، وحالة النساء والفتيات، وحرية التعبير، والمساءلة على أساس سيادة القانون

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
انخفاض في عدد الحوادث الناجمة عن الاستخدام غير المشروع للقوة وترويع المدنيين، من خلال امتثال الجهات الفاعلة المعنية للقانون الدولي	• في عام ٢٠١٢، أدت أعمال العنف المتصلة بالنزاع إلى مقتل ٢ ٧٥٤ مدنيا وإصابة ٨٠٥ ٤، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٤ في المائة في مجموع الخسائر في صفوف المدنيين مقارنة بعام ٢٠١١. وتسببت العناصر المناوئة للحكومة بوفاة ١٧٩ ٢ مدنيا وإصابة ٩٥٢ ٣، مما يمثل زيادة نسبتها ٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. وتسببت القوات الموالية للحكومة بوفاة ٣١٦ شخص وإصابة ٢٧١ شخص، مما يمثل انخفاضا نسبته ٤٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١.
	• في أيار/مايو ٢٠١٢، أنشأت الحكومة في المركز الرئاسي لتنسيق المعلومات فريقا لحصر الخسائر البشرية بين المدنيين وعينت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ مستشارا رئاسيا يعنى بحماية المدنيين.
	• للحد من الخسائر في صفوف المدنيين، قامت القوة الدولية، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، بتعديل إجراءاتها التنفيذية لمواصلة تقييد استخدام القوة الجوية على مساكن المدنيين.
	• نشرت حركة طالبان ٥٣ بيانا على موقعها الإلكتروني العام، من بينها ٢٥ بيانا تتناول المسائل المتصلة بالخسائر البشرية في صفوف المدنيين وبحماية حقوق الإنسان.
	• واصلت الأمم المتحدة بذل جهود واسعة النطاق في مجال الرصد والدعوة لزيادة وعي جميع أطراف النزاع بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتحسين امتثالها لهذه القوانين.
تحسين وعي الأفغان بحقوقهم ووعي الحكومة بالتزاماتها	• في اليوم الدولي للمرأة، أكد الرئيس مجددا التزام البلد باحترام الضمانات الدستورية للمساواة بين الجنسين وعفا عن عدد من النساء اللواتي تم حبسهن لهروبهن من المنزل. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، وفي اجتماع لجنة المرأة في مجلس ووليسي جيرغا (أي مجلس النواب)، أدان وزيرا شؤون المرأة والعدل حبس النساء اللواتي هربن من حوادث العنف وأشارا إلى أنه لا يوجد أساس قانوني لهذه الممارسة.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• نشرت البعثة أربعة تقارير: تقريران عن حماية المدنيين؛ وتقرير عن تنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة؛ وتقرير عن معاملة المحتجزين لدى الحكومة لأسباب متصلة بالنزاع. وإلى جانب التقارير، اضطلعت البعثة أيضا بأنشطة الدعوة مع أصحاب المصلحة ووسائط الإعلام لزيادة الوعي في صفوف عامة الناس.
	• في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، شكل الرئيس وفدا للتحقيق في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة استجابة للتقرير المتعلق بالمحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع. وفي ١١ شباط/فبراير، أفاد الوفد بتعذيب المحتجزين وإساءة معاملتهم عند إلقاء القبض عليهم والتحقيقات معهم من جانب مسؤولي الشرطة والأمن الوطني في قرابة ٤٨ في المائة من حالات الأشخاص الذين جرت مقابلتهم، وبأن ثلثي الأشخاص في هذه الحالات لم يكن بإمكانهم الاستعانة بمحام للدفاع. وفي ١٦ شباط/فبراير، أصدر الرئيس مرسوما لتنفيذ توصيات الوفد البالغ عددها ١١ توصية.
	• في آذار/مارس ٢٠١٢، قدمت الحكومة تقريرها المرحلي السنوي عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بمنع تجنيد القصر، الذي سلط الضوء على مبادرات التوعية الرامية إلى التصدي لتجنيد القصر في قوات الأمن الوطني الأفغانية، وتحسين إجراءات الفرز وتعزيز رصد تجنيد القصر وإجراءات التحقق من السن.
تحسين أثر التدابير القانونية والسياساتية ودعمها لمكافحة العنف الموجه ضد النساء والفتيات	• في عام ٢٠١٢، أنشئت مفوضية عليا للقضاء على العنف ضد المرأة في كابل، إلى جانب تسع لجان على مستوى الولايات، بدعم قدمته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من خلال توفير التدريب والمعدات. كذلك قدمت الهيئة الدعم لوزارة شؤون المرأة في وضع قاعدة بيانات عن العنف ضد المرأة وإعداد تقرير إحصائي على الصعيد الوطني.
	• تلقت الشرطة الوطنية الأفغانية والمدعون العامون ما لا يقل عن ٣٠٠ ٢ بلاغ عن وقوع حوادث العنف ضد المرأة، أدت إلى إجراء أكثر من ١٠٠ ١ تحقيق جنائي.
	• تم الاتفاق على مذكرة تفاهم بين الوزارات الحكومية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لصياغة سياسات وطنية يسترشد بها لوضع إطار لإحالة حالات العنف الجنساني وتنفيذ نظام للإحالة يربط بين قطاعات الصحة والحماية والعدالة.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدارة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، التي تمول ستة من مراكز حماية المرأة في أفغانستان، البالغ عددها ٢٨ مركزاً. وبلغت القيمة الإجمالية المنفقة على الملاجئ في عام ٢٠١٢ حوالي ٠٠٠ ٤٥٠ دولار، وتقدم هذه الملاجئ الدعم لنحو ٨٠٠ من الناجيات من العنف.
تحسين الوعي بالتدابير القانونية والسياساتية ذات الصلة بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة الانتقالية، وتقديم الدعم لها	• أنشأ المجلس الأعلى للسلام وحدة للمجتمع المدني لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات السلام، على الرغم من أن البعثة ومجموعات المجتمع المدني لاحظت أن العديد من لجان السلام في الولايات ما زال يفتقر إلى تمثيل عادل للمجتمع المدني والنساء ومجموعات الضحايا.
	• نفذت اللجنة التوجيهية لحوار الشعب الأفغاني بشأن السلام أكثر من ٣٠ مبادرة من مبادرات الدعوة الرامية إلى تعزيز نتائج المرحلة الأولى من الحوار. وبدأ النموذج التجريبي للمرحلة الثانية في شباط/فبراير ٢٠١٣.
	• قامت الحكومة، دعما لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بتعزيز الحوار والمشاورات من خلال الأفرقة العاملة التقنية والمشاورات، بمساعدة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين.
وفاء الحكومة بالتزامات الإبلاغ عن العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل لأفغانستان الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان	• أعد المجتمع المدني، بدعم من الأمم المتحدة، تقرير الظل المقدم للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ليترافق مع تقرير الحكومة في عملية الاستعراض. وفي أيلول/سبتمبر، قدمت شبكة المرأة الأفغانية إلى اللجنة قائمة بالمسائل التي تم تحديدها عن طريق المشاورات في جميع أنحاء أفغانستان.
	• تنفيذاً للتوصية المنبثقة عن الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل، التزمت الحكومة بصياغة قانون شامل لشؤون الطفل.
	• في حزيران/يونيه، أنجزت الحكومة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، استعراضاً للقوانين والاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الطفل من أجل تحديد الثغرات ومجالات التوافق مع اتفاقية حقوق الطفل.
	• في أيلول/سبتمبر، صدقت الحكومة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بدعم تقني من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة قدرة حكومة أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، بوصفها المؤسسة الأفغانية الوطنية لحقوق الإنسان، والتزامهما باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتحقيقها وتعزيزها	• في آذار/مارس ٢٠١٢، نشرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقريرا عن معاملة المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع في أفغانستان. • تقوم وحدة حقوق الطفل التابعة للجنة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتعزيز رصدها لحقوق الأطفال وتقاريرها المقدمة في هذا الشأن. وشملت الإجراءات المتخذة إجراء استعراضات للاستبيانات التي تجرى بغرض رصد نظام إدارة المعارف وسياسات التنسيق الداخلية في اللجنة، بالإضافة إلى تدريب الموظفين. • في عام ٢٠١٢، نظمت وحدة دعم حقوق الإنسان في وزارة العدل ١٢ دورة تدريبية استفاد منها ٣٢٦ من ضباط مديرية الأمن الوطنية و ٣٦ من ضباط الشرطة الوطنية الأفغانية، ركزت على القضايا الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

خامسا – التنمية الاقتصادية والاجتماعية

النقطة المرجعية: وضع سياسات حكومية، يدعمها المجتمع الدولي، تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتسهم في الاستقرار العام

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
تصميم برامج الأولويات الوطنية وتنفيذها بدعم وتأييد دوليين	• في حزيران/يونيه ٢٠١٢، صدّق المجلس المشترك للتنسيق والرصد على خمسة برامج وطنية ذات أولوية. وإلى جانب البرامج الأربعة التي تم التصديق عليها في شباط/فبراير ٢٠١٣، يوجد حاليا ٢٠ برنامجا تم التصديق عليها من بين البرامج البالغ عددها ٢٢ برنامجا. • في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٢، تعهد المجتمع الدولي بتقديم ما يصل إلى ١٦ بليون دولار في إطار المساعدة الإنمائية حتى عام ٢٠١٥، والاستمرار، حتى عام ٢٠١٧، بتقديم الدعم بالمستوى نفسه الذي قُدم به في العقد الماضي أو بمستوى قريب منه. • كجزء من الالتزامات المنصوص عليها في إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، تعمل الحكومة مع المجتمع الدولي من أجل وضع الصيغة النهائية لطرائق التمويل وتيسير تدفق الأموال إلى البرامج الوطنية ذات الأولوية.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• وقعت وزارة اللاجئين والإعادة إلى الوطن مذكرات تفاهم مع ١٢ وزارة رئيسية، بما في ذلك وزارة إصلاح الريف وتنميته، ووزارات التعليم، والصحة العامة، والزراعة، والمياه، لإعطاء الأولوية للمناطق التي ستشهد عودة أعداد كبيرة من اللاجئين الأفغان عند تنفيذ البرامج الوطنية ذات الأولوية.
	• في آب/أغسطس، شرعت المنظمة المركزية للإحصاءات، بتمويل من حكومة اليابان وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، في العمل على استقصاء اجتماعي ديمغرافي واقتصادي في ولايتي غور ودايكوندي، ومن المتوقع أن يُنجز الاستقصاء بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣.
	• شرع نائب وزير شؤون الشباب في وزارة الإعلام والثقافة، بدعم تقني من صندوق الأمم المتحدة للسكان، في وضع سياسة وطنية للشباب، كما يعمل الصندوق على وضع تقرير عن حالة تنمية الشباب في أفغانستان.
زيادة التوزيع العادل للمساعدة الإنمائية والنفقات الحكومية في جميع أنحاء أفغانستان	• بدأت وزارة المالية مشروعاً تجريبياً لوضع ميزانيات الولايات يركز على أربع وزارات (التعليم، والصحة العامة، وإصلاح الريف وتنميته، والزراعة) وعلى مديرية الحكم المحلي المستقلة. ومن المتوقع أن تتلقى كل من الولايات البالغ عددها ٣٤ ولاية مبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار للبرامج المضطلع بها في الوزارات التنفيذية ذات الصلة، ومبلغ إضافي قدره مليون دولار من خلال المديرية المستقلة. وأدرج المشروع التجريبي في ميزانية عام ٢٠١٢. بيد أن المبلغ الذي تم تأمينه حتى الآن لوزارة التعليم، حيث بدأ المشروع التجريبي، لم يتجاوز ١٧ مليون دولار.
	• استنادا إلى التقييم الذي أجرته وزارة المالية لإدارة المالية العامة، يجري إعداد خطط عمل من أجل بناء قدرة الوزارات التنفيذية على تحسين تنفيذ ميزانياتها وتعزيز قدرتها الاستيعابية.
زيادة تحصيل الإيرادات والنمو المستدام استنادا إلى الموارد الأفغانية	• تشير التقديرات الأولية التي أعلنتها وزارة المالية إلى أن الإيرادات المحلية في عام ٢٠١٣ تبلغ ٢,٤ بليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٤١ في المائة مقارنة بمبلغ ١,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وتحسن جمع الإيرادات، لا سيما على صعيد ضرائب الدخل، والضرائب المفروضة على مبيعات السلع والخدمات. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن الحكومة ستعجز عن تحقيق هدفها الداخلي لعام ٢٠١٣ بنسبة ٧ في المائة وهدف صندوق النقد الدولي بنسبة ١١ في المائة.

سادساً – التعاون الإقليمي

النقطة المرجعية: التنسيق الإقليمي المطرد والفعال لدعم الرخاء والسلام والاستقرار

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
تحسين التنسيق بين الهيئات الإقليمية وزيادة الاستثمارات الإقليمية	• في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٢، عقد البرنامج الإقليمي لمكافحة المخدرات في أفغانستان والبلدان المجاورة، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاجتماع الأول للجنته التوجيهية في فيينا. كذلك قدم البرنامج الدعم لأول اجتماع وزاري ثلاثي لإطار التعاون الجديد على الصعيد دون الإقليمي بين أفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، الذي عقد في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، في دوشانبي.
	• ركز مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي الخامس بشأن أفغانستان، المعقود في دوشانبي يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢، على ضرورة ترتيب الاحتياجات الإقليمية من حيث الأولوية. والتزم المشاركون باتخاذ خطوات جادة وقابلة للقياس باتجاه تنفيذ ١٧ مشروعا عُرضت في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان، المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٢، من أجل حشد التمويل لها.
	• مُنحت أفغانستان مركز المراقب في مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون، الذي عقد في بيجين يومي ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢.
	• في تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الدعم اللازم لإجراء زيارة من مركز مكافحة الألغام في أفغانستان إلى نظيره في طاجيكستان للتشجيع على تحسين عمليات إزالة الألغام.
	• عُقد الاجتماع الوزاري الأول لعملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان في كابل في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتضمن المشاركون وفودا رفيعة المستوى من ١٤ دولة من دول قلب آسيا، و ١٤ بلدا داعما، و ١١ منظمة إقليمية ودولية. وقرر المشاركون تنفيذ سبعة تدابير ذات أولوية لبناء الثقة تدعمها المجموعات التقنية الإقليمية. ثم دُمجت هذه التدابير ضمن ستة تدابير، حيث تم دمج تدابير بناء الثقة في مجال غرف التجارة والفرص التجارية ضمن التدبير المتعلق بالتجارة والتبادل التجاري وفرص الاستثمار. وتمت الموافقة على التدابير الستة جميعها – ومنها مكافحة المخدرات، ومكافحة الإرهاب، والتجارة والتبادل التجاري وفرص الاستثمار – في اجتماع لكبار المسؤولين عقد في باكو في ٦ شباط/فبراير. غير أنه ما زال يتعين بذل بعض الجهود في هذا الصدد.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• عقد الاجتماع السادس لفريق أساسي من كبار المسؤولين من أفغانستان وباكستان والولايات المتحدة في إسلام أباد في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأنشئ فريقان عاملان لتيسير جهود السلام.
	• في الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أجرى الرئيس زيارة رسمية إلى الهند. وتم التوقيع على أربعة مواثيق لزيادة التعاون في مجال الإدارة المحلية، والمنظمات المجتمعية، والزراعة، وشؤون الشباب، وتنمية موارد الفحم والموارد المعدنية.
	• في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، شاركت أفغانستان في الاجتماع الثاني للحوار الثلاثي بين باكستان وأفغانستان والصين، الذي تم خلاله تسليط الضوء على أهمية حملات مكافحة المخدرات. وأعرب الأطراف عن تأييدهم للدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في سياق التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات.
	• في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عقد اجتماع القمة الثلاثي السابع لرؤساء أفغانستان وباكستان وتركيا في أنقرة. وكرر المشاركون الإعراب عن تصميمهم على تكثيف التعاون في مجال جهود السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان وتملك زمامها، والتصدي للتحديات الأمنية التي تؤثر على المنطقة.
	• في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، عقد اجتماع ثلاثي بين رئيسي أفغانستان وباكستان ورئيس وزراء المملكة المتحدة في تشيكرز، المملكة المتحدة. وشملت نتائج الاجتماع ما يلي: وضع ترتيبات من أجل تعزيز التنسيق على صعيد عمليات إطلاق سراح أفراد حركة طالبان المحتجزين في السجون الباكستانية؛ الاتفاق على إعطاء المجلس الأعلى للسلام دورا رسميا في الإفراج عن معتقلين إضافيين من حركة طالبان؛ واتخاذ خطوات لزيادة التعاون بين الدوائر العسكرية والأمنية الأفغانية والباكستانية.

سابعا – الشراكة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي

النقطة المرجعية: دعم المجتمع الدولي للأولويات الأفغانية باتساق ضمن إطار التنسيق بقيادة أفغانستان

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
زيادة نسبة اتساق المعونة مع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية والأولويات الحكومية	• وضعت الصيغة النهائية لسياسة إدارة المعونة، التي تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة لإطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتم التصديق عليها في اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٣. وتنص هذه السياسة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة المرتبة بحسب درجة أولويتها في أفغانستان.
	• كرر المجتمع الدولي تأكيد التزامه بتخصيص ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية من خلال الميزانية الوطنية ومواءمة ٨٠ في المائة من المساعدة الموجهة إلى البرامج الوطنية ذات الأولوية في مؤتمر طوكيو.
	• استمرت وزارة المالية في إجراء مناقشات حوارية منتظمة بشأن التعاون الإنمائي مع الشركاء، من أجل تقييم التقدم المحرز نحو مواءمة الدعم المقدم إلى البرامج الوطنية ذات الأولوية بما يتماشى مع التوجيهات الواردة في سياسة إدارة المعونة.
تحسين المساءلة بشأن الشراء والتعاقد باسم الحكومة والمجتمع الدولي	• تم التصديق على سياسة إدارة المعونة في اجتماع المجلس المشترك للتنسيق والرصد الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٣. ويعتمد هذا على الدرجة التي أحرزتها أفغانستان في مبادرة مؤشر الموازنة المفتوحة، التي ارتفعت من ٢١ في عام ٢٠١٠ إلى ٥٩ في عام ٢٠١٢، متجاوزة الدرجة المستهدفة التي حُددت بـ ٤٠ درجة في التزامات إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة.
تعزيز المجلس المشترك للتنسيق والرصد دعما لعملية كابل، وكوسيلة للاستعراض المنتظم للتقدم المحرز بشأن الأولويات الأفغانية والالتزامات المتبادلة	• خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢، اتفقت الحكومة والمجتمع الدولي على مجموعة منقحة من هياكل التنسيق لدعم تنفيذ إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة من خلال المجلس المشترك للتنسيق والرصد. ويشمل الهيكل المنقح لجنة توجيهية برئاسة وزارة المالية لتعزيز الحوار الاستراتيجي على مستوى الوزراء والسفراء ولجنة تقنية تضم نواب وزراء وجهات مانحة رئيسية.

ثامنا – مكافحة المخدرات

النقطة المرجعية: استدامة التوجه في الحد من زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، وإدمان المخدرات

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
انخفاض في زراعة الخشخاش، وإنتاج المخدرات، ومعدلات الإدمان	• كانت زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان تغطي مساحة ٠٠٠ ١٥٤ هكتار في عام ٢٠١٢، مما يمثل زيادة بنسبة ١٨ في المائة عن المساحة التي كانت تغطيها في عام ٢٠١١ والبالغة ٠٠٠ ١٣١ هكتار. وكانت نسبة إجمالية قدرها ٩٥ في المائة من الزراعة متركزة في الولايات الجنوبية والغربية: ٧٢ في المائة في ولايات هلمند وقندهار وأوروزغان ودايكوندي وزابول، و ٢٣ في المائة في ولايات فرح وهرات ونيمروز. وارتفعت نسبة زراعة الخشخاش بشكل كبير في ولاية كونار (١٢١ في المائة)، وولاية كابيسا (٦٠ في المائة) وولاية لغمان (٤١ في المائة).
	• انخفض الإنتاج المحتمل للأفيون بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٢، من ٨٠٠ ٥ طن إلى ٧٠٠ ٣ طن، بسبب أمراض النباتات وسوء الأحوال الجوية.
	• بينت الدراسة الاستقصائية الأخيرة التي أجراها مكتب الشؤون الدولية للمخدرات وإنفاذ القوانين في وزارة خارجية الولايات المتحدة بشأن تعاطي المخدرات في أفغانستان أن عدد متعاطي المخدرات البالغين قد يتجاوز ١,٣ مليون شخص، منهم نحو ٠٠٠ ٣٠٠ من الأطفال. وازداد العلاج من تعاطي المخدرات ليدعم عددا يقدر بـ ٩٧٤ ١٥ فردا في أكثر من ٩٠ مركزا للعلاج من إدمان المخدرات.
زيادة الجهود الفعالة الرامية إلى حظر المخدرات ومكافحة الاتجار بها	• في عام ٢٠١٢، أجرى ضباط شرطة مكافحة المخدرات ٩٢٨ ٢ عملية، مما يشكل زيادة بنسبة ٦٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١. وأدت هذه العمليات إلى حجز ١٢٦ طناً من الأفيون، و ٥٤ طناً من المورفين، و ٨ أطنان من الهيروين، و ١٣٢ طنا من الحشيش، و ١٧٩ طن من السلائف الكيميائية. وساعدت شرطة مكافحة المخدرات على إتلاف ٥٣٠ ٢٠ هكتارا من حقول خشخاش الأفيون وتفكيك ٧٢ مختبرا لتصنيع الهيروين. وأدت هذه الأنشطة إلى إلقاء القبض على ٧٦٠ ٢ من المشتبه بهم.

مؤشرات التقدم المحرز	المقاييس
	• أفاد الفريق العامل الإقليمي للاستخبارات المعني بالسلائف بأنه قد تمت مصادرة ١١ طنا من أنهيدريد الخليك في تموز/يوليه على معبر إسلام قالا الحدودي (ولاية هرات). وفي إطار مبادرة أفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، اضطلعت الشرطة الأفغانية لمكافحة المخدرات بعملية مشتركة بالتزامن مع وكالة مكافحة المخدرات في طاجيكستان في تشرين الثاني/نوفمبر، نتج عنها مصادرة ٥٠٠ كيلوغرام تقريبا من المخدرات واعتقال عدد من الأفراد.
زيادة في الزراعة المشروعة وما يتصل بها من استثمارات رأس المال الخاص في مناطق كانت تستخدم في السابق لزراعة الخشخاش	• تم التصديق في شباط/فبراير ٢٠١٢ على السياسة الوطنية البديلة لكسب الرزق التي أعدتها وزارة مكافحة المخدرات. وتمكّن هذه السياسة الحكومة من تعزيز وتنويع سبل العيش القانونية في الريف من خلال معالجة الأسباب الجذرية والعوامل المحركة للاعتماد على زراعة الأفيون.